VNG International

CILG VNG International

IDEMA
INITIATIVE POUR UNE DÉCENTRALISATION EFFICIENTE ET DES MUNICIPALITÉS ATTRACTIVES

Ministry of Foreign Affairs

الجامعة الوطنية للبلديات التونسية
FÉDÉRATION NATIONALE DES COMMUNES TUNISIENNES

PAPD
Instance de Prospective et d'Accompagnement du Processus de Décentralisation

الخصائص الاقتصادية لبلدية الكريب

ديسمبر 2020

الخصائص الاقتصادية لبلدية الكريب

المحتوى

مقدمة عامة 4

منهجية إعداد الدراسة 5

ملخص حول أهم الخصائص الاقتصادية لبلدية الكريب 7

تقديم بلدية الكريب : الخصائص الجغرافية و البشرية و نمط العيش 9

I. تقديم البلدية 9

II. الوسط البشري وظروف العيش 10

III. التشغيل 12

IV.البنية التحتية والتجهيزات الجماعية 13

V.أشكال التنظيم المجالي 15

الخصائص الاقتصادية للبلدية 15

I.الفلاحة 15

II. الصناعة 20

III.المناجم 21

IV. التجارة 21

V. السياحة 22

VI .الصناعات التقليدية 23

VII. الفروع البنكية 23

إشكاليـات التنميـة بالبلدية 24

الاستراتجيات التنموية لمجابهة الازمة الصحية 25

خارطة الاطراف الاقتصاديين او الفاعلين الاقتصاديين 26

مقدمة عامة

اليوم و قد تمّ إرساء أُسس الحوكمة المحلّية والجهويّة تجسيما لأحكام دستور الجمهورية التونسية وخاصة منها أحكام الفصل 14 الذي تضمّن التزام الدولة بدعم اللامركزية، و كذلك أحكام الباب السابع المتعلق بالسلطة المحلية، فإنّ مرحلة تجسيم هذا المسار اللامركزي الذي يتميّز بإعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة وهياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية تقتضي إكساب هذه المؤسسات، القدرة على مواكبة مختلف التحوّلات و إرساء مقوّمات حقيقية للتنمية العادلة والشّاملة والمُستدامة.

إنّ تدعيم استقلالية المؤسّسة البلديّة بصفتها جماعة محلّية و تكريس مبدأ التدبير الحرّ الذي يُعتبر من أهمّ التوجّهات العامّة لتجسيم هذا المسار اللامركزي، يقتضيان حتما تدعيم قُدرات التصرّف المالي والبشري والتنظيمي لهذه المؤسسة وتفعيل دورها في تسيير الشؤون المحلية وفي الارتقاء بمستوى الخدمات المسداة للمواطنين وضمان إسهامهم في اتخاذ القرارات المتّصلة بشؤونهم الحياتيّة.

كما أنّ تدعيم الوظيفة التنموية للجماعة المحلية كهيكل منتخب ومساعدتها على ممارسة صلاحياتها على الوجه الأكمل في إطار مقاربة تشاركيةو لضمان حسن تسيير البلديات والجهات لشؤونها، فإنّه لا بدّ من التركيز على مساعدتها على استعادة توازناتها المالية التي تشكو أغلبُها من صعوبات عدّة و العمل على توفير موارد مالية إضافية تتلاءم و حاجياتها وصلاحياتها الجديدة التي أصبحت تضطلع بها، هذا بالإضافة إلى تدعيم مواردها البشرية والترفيع في نسبة التأطير بها لإكساب تدخّلاتها النّجاعة المرجُوّة.

وفي هذا الإطار و بهدف دعم جهود الحكومة في مسار إرساء اللامركزية و تعزيز قُدرة الجهات الفاعلة المركزية والمحلية في قيادة وتفعيل هذا المسار، جاء مشروع " مبادرة اللامركزية الفعّالة والبلدية الجذّابة" (إدامة) لتقديم المساعدة الفنية واللوجستية لـ 12 بلدية، بغية تعزيز وظيفتها التنموية الجديدة وتحسين نوعية خدماتها. و من أهمّ عناصر هذا المشروع القيام بدراسة للتّعريف بالخصائص الاقتصادية لكل من بلدية بن قردان و الكريب و عين دراهم و روّاد و تحديد خارطة الأطراف الاقتصادية الفاعلة على مستوى كل واحدة منها، و سيختصّ هذا الجزء من الدّراسة ببلدية روّاد من ولاية أريانة، حيث سيتمّ تشخيص مختلف الأنشطة الاقتصادية تندرج هذه الدراسة في إطار مشروع " مبادرة اللامركزية الفعالة والبلدية الجذابة" (إدامة)، الذي يهدف إلى دعم جهود الحكومة التونسية في إرساء اللامركزية من خلال تعزيز الجهات الفاعلة المركزية والمحلية في قيادة وتفعيل مسار إرساء اللامركزية وضمان استيدمتها، وتحديدا تحت المحور الاستراتيجي الثاني الهادف لتقديم المساعدة الفنية واللوجستية لـ 12 بلدية، من أجل تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية خدماتها ودعمها في فهم واستثمار مهامها الجديدة وتهدف الدراسة إلى التعريف بالخصائص الاقتصادية لكل من بلدية بن قردان، الكريب، عين دراهم ورواد وتحديد خارطة الأطراف الاقتصادية الفاعلة على مستوى كل بلدية وبصفة خاصة تهدف الدراسة إلى تشخيص الواقع الاقتصادي للجهات المعنية من أجل دعم دور البلديات في التنمية المحلية التي تنعكس بصفة مباشرة على المواطن حيث أن التنمية المحلية تعتبر هدفا رئيسيا للسلطة المحلية كفاعل أساسي في المعادلة التنموية ونقطة التقاء بين المواطن والسلطة المحلية.

كما تشمل الدراسة النقاط التالية:

- تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في التنمية المحلية و الجهوية من القطاع العام و الخاص و الإتحادات و ممثلي المجتمع المدني وممثلي المواطنين؛
- تشخيص الأنشطة الاقتصادية والقطاعات القائمة والواعدة وذات القابلية التشغيلية العالية لكل بلدية وتحليل الديناميكيات الحالية للاقتصاد المحلي؛
- تقييم اليد العاملة النشيطة و البطالة على مستوى كل بلدية من حيث العدد والتدفق والفئة والنوع والتكوين و الأسباب؛
- إعداد خارطة الفاعلين المحليين فيما يتعلق بالملف الاقتصادي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني وتحليل العلاقات و مستوى التنسيق بينهم؛
- تحليل السياق الحالي المتعلق بأزمة كوفيد 19.

منهجية إعداد الدراسة

ترتكز منهجية الدراسة على مشاركة كل الأطراف الفاعلة في الجهة وممثلي المواطنين وجمعيات في جميع المراحل ترسيخا لممارسات الديمقراطية ومبدأ المواطنة الفاعلة، ابتداءا من جمع المعلومات الدقيقة والمحينة حول الواقع الاقتصادي للجهة وأيضا الواقع المعيشي للمواطن. مما يسمح لاحقا بضمان تخطيط مستقبلي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطن من الجهة وإمكانيات المنطقة ومختلف مواردها من جهة أخرى من أجل تحقيق تنمية عادلة وتحسين الظروف المعيشية للمواطن وصولا إلى إعداد مخططات التنمية المحلية.

تقوم منهجية الدراسة أسسا على مقاربة التشاركية التي تعتمد على مجموعة من الطرق والأدوات الفنية التي تساعد الجماعات المحلية على التدبير الذاتي لما توفر لهم من ظروف للفهم والتشارك وبناء الثقة وتبني المشاريع التنموية.

وكما تعتمد أيضا على فعالية الأفراد والجماعات المحلية من خلال الحوار والمشاركة والمبادرة في صنع القرار وتحمل المسؤوليات، وتخول لاحقا إمكانية المراقبة والتقييم والمحاسبة في ظل مساءلة مسؤولة. كما تلعب المقاربة التشاركية لاحقا دورا هاما في إعداد برامج التنمية المحلية و إنجاح هذه البرامج من خلال :

- تقييم تشاركي لخصائص الجهة.

- تحديد تشاركي للاحتياجات الواقعية للمواطن (من مرافق عامة ، خدمات، مشاريع...) مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للجهة.

- تحديد الإشكاليات التنموية وتجاوز العوائق الناتجة عن عدم إشراك كل الأطراف.

- إشراك المواطنين والفاعلين في عملية إعداد مخططات ومشاريع التنمية .

- لعب دور هام في المتابعة والرقابة.

من أجل إعداد التشخيص التشاركي المحلي أعتمدت منهجية العمل التالية:

- تشكيل فريق التشخيص (ممثلي المشروع خبراء ممثلي الجهة...)؛
- إعداد أدوات العمل (استمارات جمع البيانات، دليل اللقاءات، وشبكة تحليل الأطراف، .....)؛
- وضع قائمة الأطراف التي يجب الاتصال بها لجمع البيانات و المقابلات؛
- التنسيق مع السلط المحلية و مسؤولي البرنامج لإنجاز التشخيص التشاركي المحلي؛
- إعداد رزنامة العمل الميداني؛
- جمع البيانات؛
- مراجعة الوثائق:
  - جمع التقارير والدراسات المتأتية من البحث العلمي والتقني حول المنطقة وكذلك التقارير الرسمية؛
  - تنظيم مقابلات مع ممثلي السلط المحلية و مسؤولي الجمعيات و المنظمات المحلية؛
  - القيام بزيارة الإدارات لجمع بيانات (التقارير والدراسات والبرامج المخطط لها للمنطقة) ولإجراء محادثات مع المسؤولين؛
  - إنجاز ورشة عمل حول التشخيص المحلي التشاركي مع مختلف الفاعلين المحليين وممثلي السكان؛
- فرز ومعالجة وتحليل البيانات:
  - إعداد التشخيص الأولي وتحديد الاحتياجات من البيانات و المعطيات الغير متوفرة؛
  - استكمال جمع البيانات؛
  - تحيين التقرير.

- تقديم التقرير حول الخصائص الاقتصادية لجهة التدخل:
  - صياغة التقرير النهائي حول تشخيص الخصائص الاقتصادية؛
  - تنظيم ورشة عمل لعرض نتائج التقرير ؛
  - مصادقة الفاعلين المحليين و القائمين على البرنامج على النتائج؛
  - تقديم التقرير النهائي حول الخصائص الاقتصادية و خارطة الأطراف الفاعلة بالجهة.

ملخص حول أهم الخصائص الاقتصادية لبلدية الكريب

أحدثت **بلدية الكريب** في 1968 و تمسح 43419 كلم^2 و تضم 7 عمادات. في سنة 2014 بلغ عدد سكانها 20155 نسمة، مثلت الإناث 50,73 % من العدد الجملي.

تختلف وتتنوع **أنماط السكن** ببلدية الكريب من عمادة إلى أخرى، ويمثل نمط حوش/ عربي/ برج النوع الأكثر شيوعا بنسبة 70,59 %. تعاني البلدية من اشكاليات عقارية أعاقت عملية التوسع العمراني.

على **مستوى المرافق الأساسية**، في العموم تتمتع البلدية بتغطية **كهرباء** جيدة بلغت حوالي 99,56 %، على عكس **الربط بالماء الصالح للشراب** نسبة متواضعة تتفاوت من عمادة لأخرى. أما نسب الربط **بشبكات الصرف الصحي** متفاوتة بين الفاعلية والمحدودية حسب العمادات أيضا. كما تفتقر البلدية للمد **بشبكات الغاز**.فيما تعاني البلدية من عدم توفر مصبات مراقبة، ويشكل ذلك خطر بيئي يهدد السكان والموارد الفلاحية الطبيعية للبلدية.

تمثل ا**ليد النشيطة العاملة** في بلدية الكريب 31.69 % من اجمالي عدد السكان 15 سنة فما فوق أغلبهم من الذكور 75,05 %، كما يهيمن الذكور بعمادة الكريب الشمالية على النسبة الأعلة لليد النشيطة في قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية. ويعد قطاع الفلاحة أكثر استقطابا للذكور ببقية العمادات. وتنشط بقية الإناث ببقية العمادات أيضا في قطاع الفلاحة والصناعات المعملية. ويعود ذلك لعدة أسباب منها تعليمية واجتماعية واقتصادية.

تمثل نسبة البطالة 19.3% ، وتختلف نسبة **البطالة** من عمادة لأخرى، ويعود ذلك لمحدودية فرص التشغيل وضعف الامكانيات المالية والمؤسساتية المساعدة للبحث عن مواطن شغل.مع غياب تام لسياسات ومخططات تشغيل وإحاطة بالمعوقين، وضعف الاعتمادات المالية الممنوحة للعائلات المعوزة.

كما تعد نسبة **التعليم العالي** ضعيفة اذ تقارب 7 % ويرجع ذلك لإنقطاع عن الدراسة في المرحل الابتدائية و الثانوية، خاصة بالنسبة للإناث والتوجه للبحث عن العمل بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

أما على **مستوى التشغيل والتكوين**، نلاحظ غياب لأهم هياكل التكوين من مراكز تكوين و مكاتب تشغيل كما أن أغلب الدورات التكوينية تقع خارج البلدية مع محدودية الاختصاصات التي لا تتناسب تطورات متطلبات سوق الشغل.

كذلك على **مستوى الخدمات العمومية**، فإن **قطاع التربية والتعليم** يعاني من ضعف النية الأساسية ونقص في التجهيزات وغياب الصيانة والتجديد مع نقص مد بعضها بالماء الصالح للشراب. أما بالنسبة للمجال الثقافي نلاحظ غياب **فضاءات جاذبة للشباب** من مسرح، سينما مع وجود مكتبة عمومية وحيدة وكذلك دار شباب واحدة ، كل منهما تعاني من نقص في الإطار المشرف والتجهيزات الأساسية وتحتاج لصيانة...

كما أن **القطاع الصحي** يعتبر ضعيف بوجود مستشفى محلي وحيد لا يلبي احتياجات السكان ويفتقر لاختصاصات طبية أساسية، أما القطاع الخاص في هذا المجال يعتبر شبه منعدم.

على مستوى أشكال التنظيم المجالي، تفتقر بلدية الكريب للأغلب التمثيليات الإدارية وذلك يعيق إجراءات الاستثمار والعملية التنموية. رغم وجود عدد هام نسبيا من الجمعيات إلا أن دورها محدود جدا في العملية التنموية لمحدودية لمنخرطين ونقص في الامكانيات اللوجستية والمالية.

اقتصاديا بلدية الكريب لها موارد متنوعة وهامة وموقع استراتيجي ممتاز لكن يغيب التخطيط و تثمين هذه الموارد. يرتكز الاقتصاد المحلي بالكريب أساسا على قطاع الفلاحة، فيما لا يلعب قطاعي الصناعة و السياحة دورا مهما في التنمية والتشغيل بالجهة.

فلاحيا، تمثل **الغابات والمراعي** 21,50 % من مساحة البلدية لكن لا تثمن في استخراج منتوجات غابية تساهم في التنمية القتصادية وتخلق مواطن شغل لاسيما لفائدة المرأة الريفية، وتستغل في العموم لتوفير مراعي لتربية الماشية. كما تمتلك الكريب مساحة هامة من **الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة** تبلغ 39750 هكتار تستغل للزراعات متنوعة ومختلفة أبرزها **زراعة الحبوب** 13302 هكتار و**الزياتين** 5453 هكتار. كما تمتلك البلدية **ثروة حيوانية** هامة لكنها ليست الأهم على المستوى الجهوية يحظى قطاع تربية الأبقار بالنصيب الأهم منه 1822 بقرة من نوعي شركي ومحلي، و 593 بقرة مؤصلة، إلا أنها تحتل المرتبة الثالثة جهويا في إنتاج الحليب ويتولى التجميع مركز خاص بطاقة تشغيلية ضعيفة جدا.

تمتلك البلدية **سواق دواب** هام، يؤمن مداخيل هامة للبلدية ومحرك أساسي لعجلة الاقتصادية لجهة الشمال الغربي ككل مشغل من قبل الخواص. لكن للبلدية **مسلخ بلدي** وحيد بطاقة تشغيلية ضعيفة. وبالرغم من تهيئة **السوق البلدي** وإنشائه لكن جميع الباعة منتصبين بطريقة فوضوية على طول الطريق بوسط البلدية.

يوجد بالبلدية 11 **مجمع للتنمية الفلاحية** أهمها مجمع بوكحيل و 3 معاصر نشيطة و **20 مقسم فلاحي للشبان** (أغلبها بور).أما **الخدمات المرتبطة بالأنشطة الفلاحية** فهي بين الغياب التام والمحدودية تعيق العملية التنموية.

صناعيا، توجد منطقة صناعية وحيدة خارج مناطق العمران لأن البلدية فلاحية بإمتياز، لاتساهم فعليا في التمية الاقتصادية. أغلب القطاعات الصناعية في العموم بالبلدية ناشطة في النسيج، الجلد، الأحذية، الميكانيكية... بكميات إنتاج محدودة وطاقة تشغيلية ضعيفة. كذلك حجم الصناعة التحويلية للمواد الغذائية من حيث الانتاج وطاقة تشغيلية الأضعف مقارنة ببلديات الأخرى. لكن تتميز البلدية بصناعة تعليب المياه المعدنية.بالرغم من أهمية التركيبة الجيولوجية التي تحظى بها البلدية، لم تيم بعث مقاطع مواد استخراجية صناعية لزنك، رصاص...كما تم غلق منجم فج الهدوم و تعطل منجم بوكجيل بسبب إشكال عقاري.

تجاريا، يمكن الاستنتاج بأن تجارة الجملية ضعيفة النشاط مقارنة بتجارة التفصيل اللتي تعتبر نسبيا أكثر نشاطا كما انأغلبها مؤسسات لأشخاص طبيعيين. وتعتبر المؤسسات التجارية للخدمات أكثر نشاط أيضا. بنكيا، تفتقر البلدية للقطاع بنكي متنوع يساعد على توفير قروض تمويلية واستثمارية.

بالنسبة للقطاع السياحي و بالرغم من مقومات تراثية ومعالم أثرية أهمها مدينة ميستي الأثرية، إلا أنها غير مثمنة وغير مستغلة لخلق ديناميكية هامة في مجال السياحة، كما تفتقر المنطقة لوحدات سياحية ذات جودة، مع عدم ترويج لسياحة بيئية و أيضا أستشفائية خصوصا بمنطقة لبياضة المعروفة بندرة و جودة المياه و اللتي كان يمكن تثمينها ببعث محطة استشففائيةة. كما يشهد قطاع الصناعات التقليدية ركود وضعف الإنتاج وغياب التنوع والتسويق بالرغم من أهمية الموروث الحضاري و قدرته على التشغيل.

في الاخير تواجه البلدية العديد من الاشكاليات التي تعيق مسر التنمية أهمها الإشكاليات العقارية اذ أن أغلب الأراضي على ملك أجانب أو أراضي فلاحية دولية اذ لم تفوت الدولة في جزء منها لصالح البلدية للانتفاع اقتصاديا أو تهيئتها للتوسع العمراني،كما لوحظ تشتت بقية الأراضي على مساحات صغيرة للفلاحين مع غياب شهائد ملكية، مما يعمق إشكال حصولهم على تمويلات وحوافز التنمية الجهوية. إلى جانب الإشكال البيئي المتمثل أساسا في إنجراف التربة و تساقط الأمطار بكميات كبيرة تسبب في فيضانات كما ان هناك اشكاليات متعلقة بالبنية التحتية الهشة وغياب تهيئة الصرف الصحي، والسدود لتثمين الأمطار واستغلالها، إلى جانب إشكال البيروقراطية الإدارية علاوة على غياب التمويل.

تقديم بلدية الكريب : الخصائص الجغرافية و البشرية و نمط العيش

I. تقديم البلدية:

1.لمحة تاريخية عن البلدية:

الكريب هي إحدى مدن الجمهورية التونسية، تقع بولاية سليانة التابعة لإقليم الشمال الغربي، يبلغ عدد سكانها 20155 نسمه طبقاً لتعداد 2014 [1] .لم تتوفّر أيّ معلومات مرجعيّة حول أصل تسمية المدينة (الكريب)، لذلك وبالاعتماد على الرواة تطرح العديد من الاحتمالات يقال أنّها سمّيت بالكريب نسبة لقبيلة قدمت من منطقة باجة بين نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر واستوطنت في موقع المدينة اليوم وتسمّى هذه القبيلة بنو كريب. الاحتمال الثاني يقال أنّ المدينة سميت بهذا الاسم نسبة للوليّ الصالح عامر بن كريب وهو من الأوائل الذين استوطنها ومقام هذا الولي الصالح نجده في المدخل الشرقي للمدينة على جانب الطريق الوطنيّة الرابطة بين تونس والكاف ويعرف اليوم بمقام الولي الصالح سيدي عبد ربه. الاحتمال الثالث وهو الأقرب إلى الصحّة والواقع هوّ أنّ اسم المدينة ارتبط بطابعها الفلاحي.

2.إحداث البلدية:

أحدثت بلدية الكريب بمقتضى أمر عدد 308 لسنة 1968 المؤرخ في 30 سبتمبر 1968.تمسح 43419 هك وتضم7 عمادة:الكريب الشمالية، الكريب الجنوبية، العالية الدخانية، برج المسعودي الشمالي، برج المسعودي الجنوبي، حمام بياضة الشمالي، حمام بياضة الجنوبي.

3.الموقع الجغرافي:

تقع بلدية الكريب التابعة لولاية سليانة بالشمال الغربي للبلاد التونسية . يحدها من الشمال كل من ولاية جندوبة وولاية باجة ،و من الغرب ولاية الكاف و من الشرق الشمالي ولاية باجة ومدينة قعفور.

و تبعد بلدية الكريب عن مركز ولاية سليانة 42 كلم، وعن معتمدية برقو 62 كلم. كما تبعدعن معتمدية قعفور 22 كلم وعن معتمدية العروسة 36 كلم . وتحتل جغرافيا بلدية الكريب موقعا استراتيجيا على اعتبار أنها تمثل نقطة تقاطع بين مختلف بقية المعتمديات ورغم أن المسافة الفاصلة بينها وبين مركز الولاية لا تعتبر بعيدة جدا إلا أنها تعاني من نقص التمثيليات المؤسساتية الإدارية و المرافق العمومية.

4.المناخ[2]:

تسجل بلدية الكريب معدل سنوي للأمطار بلغ 496، مم يعتبر هو الأعلى بعد بلدية سليانة الجنوبية على مستوى الولاية. وتساهم هذه النسبة العالية من الأمطار في تعزيز المخزون المائي للبلدية. كما تساعد على تعزيز الانتاج الفلاحي و تربية الماشية غير أن هذه

1 - سليانة من خلال التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014
2- ولاية سليانة في ارقام 2017

الكميات الكبيرة من الأمطار تشكل في بعض الأحيان فيضانات تنجر عنها أضرار على غرار انجراف التربة، تضرر بعض المنتوجات الفلاحية، تضرر البنية التحتية... وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن بلدية الكريب تضم عدد من السدود والبحيرات المائية، إلا أن البعض يشتكي من سوء التصرف وإهدار التساقطات مياه الأمطار، لذلك وقع برمجة تهيئة سد سيدي برويس من أجل حسن استغلال الأمطار. فيما تسجل بلدية الكريب معدل درجات حرارة خلال الفترة الأكثر بردوة بين 3,2 و13 درجة. وتسجل معدل درجات الحرارة خلال الفترة الأكثر حرارة بين 17,9 و35,7 درجة.

5. التربة:

رغم ثراء التربة، و وفرة الإنتاج من المزروعات لاسيما كميات إنتاج الحبوب إلا أن الإنتاج بدأ يتقلص من موسم زراعي إلى آخر لعدة أسباب منها عامل الانجراف الذي أصبح يهدد تقريبا كل الأراضي الفلاحية بالجهة الشيء الذي جعل منطقة سليانة تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال وهذه الآفة أثرت سلبا على كمية إنتاج الحبوب السنوات الأخيرة.

II. الوسط البشري وظروف العيش:

1.السكان:

يبلغ مجموع السكان حسب التعداد السكاني للمعهد الوطني للإحصاء سنة 2014، 20155 ساكن. وهي موزعة حسب الجنس كالاتي : 9930 ذكور بنسبة 49،27 % فيما يبلغ العدد الجملي للإناث 10225 بنسبة 50،73 % ويمثل عدد السكان ببلدية الكريب9،03 % من العدد الإجمالي للسكان ولاية سليانة.

2. المستوى التعليمي:

- الخصائص التربوية لمجموع السكان:

بلغ العدد الجملي للأفراد فوق سن 10 سنوات 17064 منهم 31،04 % بالتعليم الإبتدائي ، 28،01 % تعليم ثانوي مقارنة بنسبة ضعيفة تقارب 7 % للتعليم العالي.في حين بلغت نسبة الأمية لإجمالي هذه الفئة 33،9%. مايعكس الانقطاع عن الدراسة في صفوف التلاميذ ابتداءا من المرحلة الابتدائية والثانوية وعدم مواصلة مرحلة التعليم العالي. و يفسر ايضا صعوبة الادماج المهني لهذه الشريحة, خارج قطاع الفلاحة,تدل هذه الإحصائيات أن نسبة الأمية على مستوى بلدية الكريب يمكن إعتبارها مرتفعة عامة و بالأخص في صفوف الإناث و تبقى نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي متواضعة جدا في هذه الجهة فتفوق الإناث على الذكور ب0،5 % من حيث نسبة المتمدرسين بالتعليم العالي. و يفوق الذكور مجموع الإناث من حيث التعليم الإبتدائي و الثانوي و هو ما يمكن أن يفسر بالإنقطاع المبكر عن الدراسة بالنسبة للإناث و اللجوء للعمل في سن مبكر لمجابهة الأوضاع الإقتصادية.

3. نمط العيش:

1.3. السكان والمساكن

وفقا للمعهد الوطني للإحصاء فإن العدد الجملي للأسر ببلدية الكريب سنة **2018** بلغ عدد 5185، منها 83،39 % تملك مساكن على ملكها الخاص في حين 9،03 % تعيش في مساكن معدة للكراء. من بين جملي هذه المساكن 73،67 % تم بناؤها ذاتيا من قبل متساكنيها، في حين تم إقتناء 9،26 % من قبل المتساكنين.

تختلف وتتنوع أنماط السكن ببلدية الكريب حسب الوسط. ففي عمادة الكريب الجنوبية، الدخانة ، حمام البياضة الشمالية و الجنوبية، و برج مسعودي الشمالية و الجنوبية ,يعتبرالنمط عربي/ حوش/ برج/ ستديو النوع الشائع بنسبة 70,59 %، فيما مثل نمط مساكن متلاصقة 18,50 %، ولا يمثل نمط المساكن من نوع فيلا نسبة عالية إذ بلغ 9,83 . مع غياب تام لنمط السكن شقق بالعمارة، ولكن بالرغم من أن نسبة المساكن البدائية ضعيفةحيث بلغت 1,07 % إلا أنها موجودة . على عكس جهة الكريب الشماليةالتي تظم أنواع أخرى مختلفة من أنماط المساكن تعكس ظروف عيش الأسر. إذ نجد بهذا الوسط أغلب المساكن بنمط طابق مسكن متلاصق أو طابق مسكن متلاصق النسبة الأعلى بـ 63,12 % وثم بنسبة أقل نمط مسكن فيلا بنسبة 26,19 %.

فحسب ما أفادنا به التشخيص فإن بلدية الكريب عموما لا سيما منها الكريب الشمالي تعاني من **إشكاليات عقارية[3] أعاقت عملية التوسع العمراني**، كما أثرت على ارتفاع أسعار الأراضي.نظرا لكون البلدية محاصرة من جميع الجهات، و أن أغلب الأراضي ترجع لمالكين غير مقيمين بالجهة وليسوا في استعداد لبيعها، بل مخصصة بغرض الزراعات الكبرى فقط

2.3. التنوير الكهربائي

تبلغ نسبة التغطية بالكهرباء حوالي 99.56 % و هي تعتبر نسبة هامة من حيث توفير الطاقة الكهربائية من قبل الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و مجهودات البلدية لمد الطاقة الكهربائية في جميع العمادات ما جعلها 100 % في الكريب الشمالية و ما يقارب 99،3 في بقية العمادات.

3.3. الماء الصالح للشراب

أما بخصوص الماء الصالح لشرب، فرغم توفر مخزون مائي ضخم إلا أن نسبة الربط بالماء الصالح لشراب تبقى متواضعة نسبيا مقارنة بالمعدل الوطني. إذ تبلغ التغطية العامة لبلدية الكريب 76,10 %. ورغمأنالكريب الشمالية لاتعاني من مشكلة التغطية بالماء الصالح للشراب، فإن بقية العمادات تتمتع بنسبة تغطية أضعف بلغت 63,63 % بالرغم من أن عدد الأسر التي تستقر بهاأكثر عدداوتتوفر لهم نسبة الربط بماء الحنفية فقط بـ77,81 %. وتعاني نسبة 3,46 % من الأسر من البعد بمسافة 1 كم عن أقرب نقطة ماء. حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء التعداد السكاني 2014.

4.3. الربط الصحي[4]

الربط بشبكة التطهير بالكريب يرتقي لمستوى المعدل العام الوطني باعتبار أن الكريب معتمدية مستحدثة و بالتالي فإن مجمل الأحياء مهيأة لكن تبقى هناك إشكالية البناء الفوضوي (بدون رخص بناء).فالأحياء غير المربوطة بشبكة التطهير هي تجمعات سكنية فوضوية .كما لوحظت إشكالية عدم توفر مصبات مراقبة إذ توجد ثلاث مصبات غير مراقبة تتوزع على كامل البلدية مما يسبب خطر بيئي.

و تبلغ النسبة الجملية لعدد المساكن ببلدية الكريب التي تتمتع بشبكات تطهير 51,14 %. ولا ترتقي هذه النسبة للمعدل الوطني وفي حين تتمتع غالبية المساكن بالكريب الشمالية بالربط بشبكات التطهير بنسبة 98،35 %. تبقى بقية العمادات تعاني من نقص و محدودية هذا الربط و ذلك بنسبة ضعيفة قاربت 22 %. شكل هذا النقص المتعلق بربط المساكن بالربط بشبكات التطهير أضرار بيئية أثرت على صحة السكان، كما ألحقت أضرار بطبيعة الأراضي الفلاحية والمائدة المائية.

ووجب التفكير في بعث مشاريع فردية في هذا المجال ليقدم خدمات للمتساكنين و لتحسين ظروف العيش.

5.3.الغاز الطبيعي.

تفتقر بلدية الكريب عموما للمد بشبكات الغاز الطبيعي. إلا أنه يوجد مشروع سيمد البلدية بالغاز الطبيعي حيث سيقع الربط من ناحية بلدية بوعرادة وكريب وتبرسق ليصل إلى طبرقة. ومن المتوقع حسب معطيات البلدية أن هذا المشروع سيربطها بالغاز الطبيعي موفى 2020. و من ثم هي التي ستتولى ربط المساكن به حسب الطلب.

3- وحسب معطيات أفادتنا بها البلدية فإنه كان هناك مشروع وحيد للإقامات سكانية من قبل مستثمر خاص تم استيلاء عليها بالقوة من بعض المتساكنين.

4- ولاية سليانة في ارقام 2017

III. التشغيل

1. التكوين:

من خلال التشخيص نلاحظ غياب هياكل للتكوين المهني بالبلدية سواءا مراكز قطاعية أو مراكز تكوين و تدريب أو حتى مكتب تشغيل حتى تساعد على توفير تكوين في اختصاصات متعددة لصالح الشباب المنقطع عن الدراسة، وتساعدهم فيما بعد على إيجاد فرص شغل أو فرص لبعث مشروع خاص, بل يوجد مركز تكوين خاص وحيد ببن منصور في اختصاص تقني مساندة في إعلامية التصرف. ونلاحظ ان معظم التدريبات تتمم في إطار برامج أو خارج حدود البلدية مع العلم انه على مستوى الولاية يوجد اربعة مراكز تكوين فقط.كما نلاحظ أن أغلب اختصاصات التكوين تقتصر على مجال القطاع الفلاحي والصناعات التقليدية. وأفاد التشخيص أن المتكونين في الصناعات التقليدية رغم محدودية العدد يواجهون فيما بعد إشكاليات في تمويل وترويج منتوجاتهم وتسويقهمنظراً لغياب فضاءات لبيع المنتوج كالقرى الحرفية.

تحتاج اليوم بلدية الكريب لمراكز تكوين مهني وتشغيل متعددة الاختصاصات لمواكبة احتياجات السوق من اليد العاملة في ظل التطور التكنولوجي الموجودووفرة طلبات الشغل.

2. اليد العاملة النشيطة المشتغلين[5]:

بلغ مجموع الناشطين المشتغلين للمجموع الجنسيين ببلدية الكريب4938 ناشط، يمثلون 31,69 % من إجمالي عدد السكان 15 سنة فما فوق. وتبلغ عدد اليد النشيطة من جنس الذكور ببلدية الكريب 3706 بنسبة 75,05 % من العدد الجملي مما يعني أن أغلبية اليد النشيطة من جنس الذكور.

وتعتبر اليد النشيطة المشتغلة من جنس الذكور بقية العمادات الأكثر نشاط إذ تمثل 59,97 % من إجمالي عدد اليد العاملة النشيطة للذكور. وتتباين النسب وتختلف في صفوف جنس الذكور بين عمادة الكريب الشمالية و بقية العمادات.

إذ يعد قطاع الفلاحة القطاع الأكثر استقطابا للجنس الذكور ، على عكس قطاع التربية والصحة والخدمات الادارية وقطاع التجارة في الكريب الشمالية الذي يستقطب أكثر اليد العاملة النشيطة للجنس الذكور، لكن قطاع البناء والأشغال العامة يستقطب نفس النسبة تقريبا لليد العاملة النشيطة من جنس الذكور في جميع العمادات.

	الفلاحة	المناجم والطاقة	الصناعات المعملية	البناء والأشغال العامة	التجارة	النقل والمواصلات	التربية والصحة والخدمات الإدارية	خدمات أخرى	غير مصرح به
المجموع 4938	37,86	0,71	4,88	11,57	9,03	3,83	28,38	3,61	0,14
الذكور 3629	35,41	0,92	4,16	15,33	10,20	5,07	25,10	3,64	0,16
الاناث 1232	45,21	0,08	7,06	0,24	5,52	0,08	38,23	3,49	0,08

لا تمثل اليد العاملة النشيطة المشتغلة من جنس الإناث نسبة هامة إذ تبلغ 24,94 % فقط من العدد الجملي. موزعة بين الكريب الشمالية بنسبة 45,77 % وبقية العمادات بنسبة أعلى بلغت 54,22%. وباختلاف العمادات تختلف القطاعات الأكثر استقطابا للجنس الإناث، إذ يعتبر قطاع الفلاحة والصناعات المعملية أكثر استقطاب لليد العاملة النشيطة المشتغلة للإناث في بقية العمادات، على العكس تماما فإن الإناث بالكريب الشمالية أكثر نشاطا في قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية.

يبين التشخيص أن لليد العاملة النشيطة المشتغلة مستويات مختلفة من التباين في بلدية الكريب حسب العمادات والجنس، إذ تبين أن جنس الذكور يهيمن على النسبة الأعلى على عكس جنس الإناث. ولكن يظهر التباين واختلاف أيضا في صفوف جنس إناث باختلاف العمادات ومقارنة بالذكور.

إذ تعتبراليد العاملة النشيطة المشتغلة من جنس الإناث فيبقية العمادات، أكثر نشاطا في قطاع الفلاحة، والصناعات المعملية متفوقة في ذلك عن الإناث والذكور بالكريب الشمالية. ويعود ذلك لعدة أسباب اجتماعية، اقتصادية وتعليمية، إذ أن نوعية الوظيفة أو النشاط لا تتطلب عموما كفاءات عالية أو مستوى معرفة عالي، بالإضافة للحاجة لمورد دخل ثابت لهن بالرغم من تدني مستوى الأجور، نتيجة لنسبة الأمية المرتفعة ونسبة التمدرس والتعليم العالي الضعيفة .

5 - بقية العمادات 6: الكريب الجنوبية، الدخانية، حمام البياضة الشمالية و الجنيبية و برج المسعودي الشمالية و الجنوبية

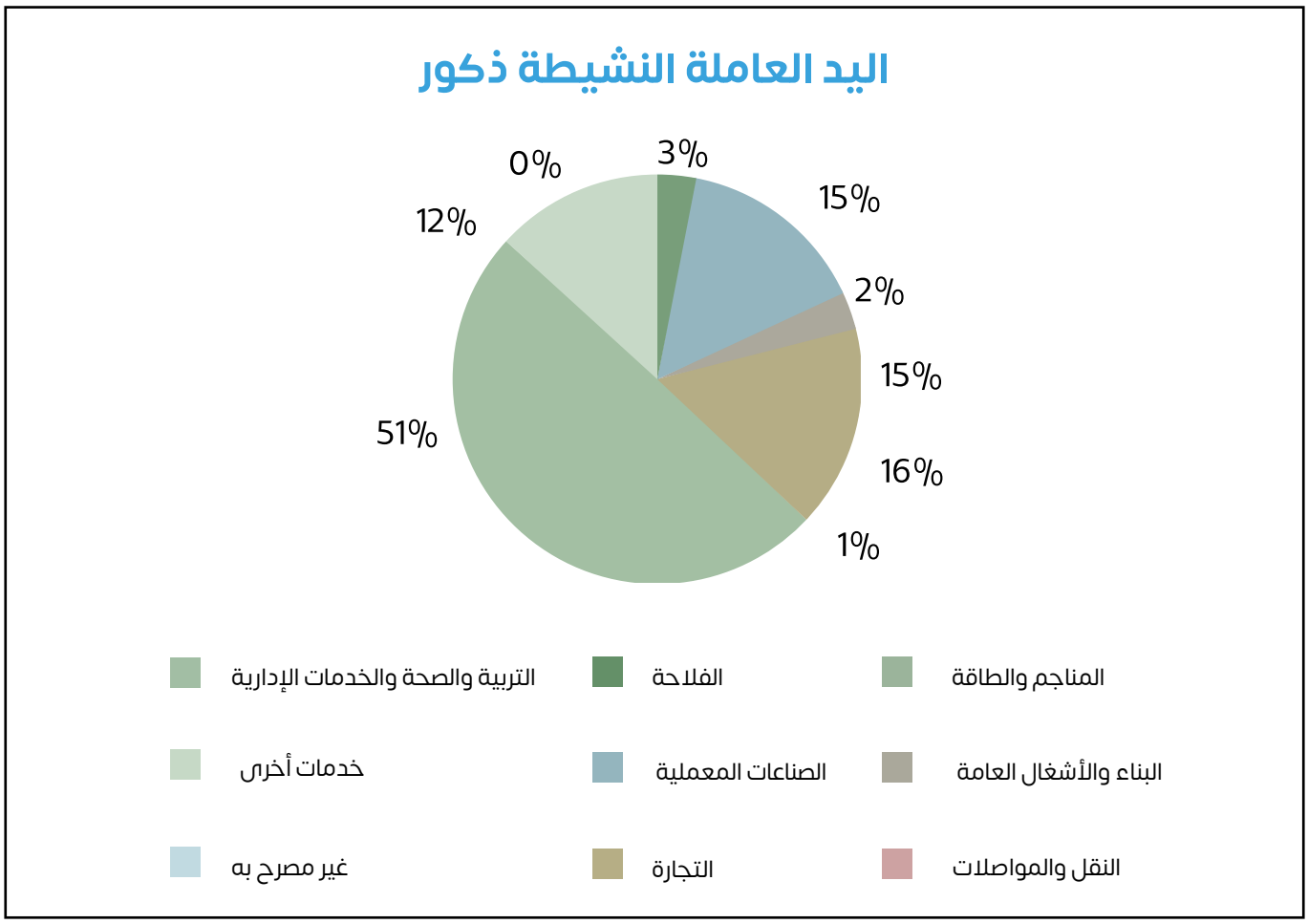

3. البطالة:

يبلغ العدد الجملي للعاطلين عن العمل لمجموع الجنسيين ببلدية الكريب 1184، بمعدل 7,5 % من مجموع عدد السكان 15 سنة فما فوق. وتختلف هذه النسب بين جنس الذكور و جنس الإناث كما تختلف أيضا بين العمادات ، إذ بين التشخيص أن نسبة الإناث العاطلات عن العمل بلغت 40،28 % من المجموع ، في حين فاقت نسبة الذكور العاطلين عن العمل الإناث بنسبة تقارب 60 %وفقا للمعطيات التي تم تجميعها فإننا نستخلص أن5 عمادات غير الكريب الشمالية تعاني من نسبة عالية من البطالة والتي تعتبر من بين أعلى النسب على المستوى الجهوي على غرار بلدية برقو وكسرى.... ويعود ذلك أساسا إلى محدودية فرص التشغيل المتاحة، ومع غياب تمثيلية مؤسساتية لمكتب تشغيل بالبلدية مع ضعف الإمكانيات المادية التي تتيح التنقل والبحث عن موطن شغل سواء بباقي بلديات الولاية أو خارجها.

4. الشؤون الاجتماعية:

حسب معطيات الإدارة الجهوية للشؤون الإجتماعية سنة 2018، بلغ عدد العائلات المعوزة 1097 عائلة، عدد المعوقين 905،وتوجد فقط جمعية وحيدة ببلدية الكريب لمساعدة المعوقيين. كما أفاد التشخيص مع البلدية أنه تغيب أي سياسات ومخططات لتشغيلهم والإحاطة بهم. فيما بلغ سنة 2016 مجموع الاعتمادات الممنوحة لهذه الفئات 197460 دينار.

IV.البنية التحتية والتجهيزات الجماعية

1.التربية والتعليم:

وفقا للمعطيات الإدارة الجهوية للتربية سنة 2018، فإن عدد المدارس للمرحلة الأولى من التعليم الأساسي 18 مدرسة بعدد قاعات للتدريس 100 قاعة، وورشة وحيدة، عدد المعلمين 144 معلم للمجموع تلاميذ 2134. و4 مطاعم فقط.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من التعليم الأساسي فإن عدد المدارس الإعدادية لا يتجاوز 2 مدراس بعدد قاعات 38 قاعة، و16 قاعة اختصاص، 2 مبيت للـ 118 تلميذ مقيم. وبلغ عدد الأساتذة 70 منهم 38 إناث بمجموع تلاميذ 999، ويبلغ معدل التلاميذ للأستاذ الواحد 14,27 %.

نلاحظ أن عدد التلاميذ من المرحلة الأولى تعليم أساسي إلى المرحلة الثانية من نفس المستوى تقلص. وما يعكس انقطاع التلاميذ عن دراسة يعود إلى أسباب عديدة كنا قد عرضناها سابقا، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية للتعليم، إذ أفاد التشخيص مع البلدية أن بعض المدارس في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي لاسيما المتمركزة في الخمس عمادات تعاني من نقص في التجهيزات والإمكانيات، وأغلبها تحتاج لصيانة وتجديد. كما تعاني من نقص في الماء الصالح للشراب وتفتقر لتجهيزات تدفئة نظرا للصعوبة المناخ في فصل الشتاء بالإضافة إلى بعدالمدارس عن التجمعات السكانية وهو ما يرهق التلاميذ في هذا السن ويشتت من تركيزهم وينعكس بالسلب على نسب النجاح ويرفع من نسب الانقطاع عن الدراسة، بالإضافة لكون المطاعم المدرسية غير قادرة على توفير وجبة مدرسية متوازنة للتلاميذ نظرا لضعف الميزانيات المرصودة مع ضعف التجهيزات للمطاعم.

2.الصحة[7]:

يوجد فقط مستشفى جهوي للجميع البلديات يتمركز بسليانة الجنوبية. وتحتوى فقط بلدية الكريب على مستشفى محلي وحيد بعدد أسرة لا يتجاوز 5. وبلغ العدد الجملي للمراكز الصحية الأساسية 6 جميعهم من صنف 2.

ولئن كان القطاع العام للصحة رديء ولا يلبي احتياجات السكان لاسيما مع تأزم الوضع الصحي بالبلاد التونسية التي وقفت أقوى مستشفياتها الوطنية عاجزة عن مجابهة أزمة فيروس كورونا، فإن القطاع الصحي العام بالكريب هش وضعيفو منعدم الإمكانيات كما أنالقطاع الخاص ضعيف جدا بالكريب إذ لا يوجد به مراكز تصفية دم، ولا مخابر تحاليل ولا محلات تمريض. حيث يوجد سوى3 صيدليات، 2 عيادات طب عام واختصاص، 1 فني سامي علاج طبيعي، 2 أطباء أسنان.لذلك نجد أن المؤشرات الصحية للبلدية الكريب متدنية جدا، إذ بلغ عدد السكان للطبيب الواحد 2,97 ألف ساكن. عدد الأسرة لكل ألف ساكن 0,99 سرير ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار الخاص في قطاع الصحة لتقريب و تحسين الخدمات للمواطنين.

3.الثقافة والشباب والطفولة:

حسب معطيات المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بسليانة سنة 2018، فإنه توجد دار شباب وحيدة ببلدية الكريب بعدد 400 منخرط سنويا، بها 8 نوادي تنشط في مجال البيئي والرياضي والعلمي لكنها تفتقرإلى الإطار المشرف وتحتاج إلى مزيد من الاعتناءبالفضاء ليصبح ملائما لتطلعات الشباب بالإضافة إلى نقص في الميزانية.

كما تفتقر بلدية الكريب لمسرح هواء طلق وسينما، مسبح بلدي، توجد بها مكتبة وحيدة بطاقة استيعاب 120 وبمجموع كتب قدر ب19663 كتاب،

أفاد التشخيص أن المكتبة تعاني من نقص في التجهيزات الأساسية وتحتاج إلى الصيانة فجميع الأجهزة الإعلامية لا تشتغل.

أما على المستوى الرياضي فإنه يوجد ملعب رياضي وحيد بطاقة 600 وراء السياج، و3 جمعيات رياضية منها 2 لكرة القدم وهما الترجي الرياضي بالكريب، وميستي الرياضية لكرة القدم المصغرة. وجمعية الكرة الحديدية.

أفاد التشخيص غياب فضاءات رياضية أو ثقافية جذابة للشباب، إذ أن الفضاءات الموجودة ذات بنية تحتية هشة تفتقر لتجهيزات الأساسية مع نقص المختصين والمؤطرين على مستوى الموارد البشرية ناهيك عن غياب للمشاريع الثقافية ليندمج فيها شباب الجهةو يشارك في تحريك الواقع الثقافي بالجهة.

لذا يجب تفعيل دور الشباب والثقافة والمكتبة المحلية وربطها بالمؤسسات التربوية والجامعات لضمان نجاعتها وفعالية أدوارها.

4. النقل[8] :

وفر قطاع النقل ببلدية الكريب 225 موطن شغل. وحسب الإدارة الجهوية للنقل البري سنة 2018، فإن عدد الرخص المسندة للنقل الريفي بلغت71رخصة، 14 رخصة لواج، ورخصة وحيدة تاكسي.فيما بلغ عدد شاحنات نقل البضائع لحساب الغير 29 شاحنة، بطاقة شحن بلغت 64,050 طن. فيما يبعد القطار حوالي 12كم عن البلدية و 3كم عن المنطقة الصناعية.

5.الاتصالات والبريد:

حسب معطيات اتصالات تونس إقليم سليانة سنة 2018 فإن عددالمحاولات الالكترونية ببلديةالكريب بلغ 2، بطاقة استيعاب 2000 خط، وعدد المشتركين 646. فيما بلغ مجموع عدد مكاتب البريد 3 بالكريب، منهم 2 مكاتب بريدية ريفية بعدد نوافذ جملي 9.

7 - حسب معطيات الإدارة الجهوية للصحة 2018.
8- اتحاد التجارة و الصناعة

6. شبكة الطرقات:

بلغ مجموع المسالك الفلاحية 171,200 كم أغلبها غير معبدة بلغت 102,000 كلم. فيما يبلغ المجموع الكلي للطرقات بالكريب 122,857 كم بين وطنية، جهوية ومحلية معبدة وغير معبدة.فيما تبلغ الطرقاتالوطنية المعبدة 57,460كم، الجهوية المعبدة 30,082 كلم معبدة. محلية معبدة 29,765 كلم.

نستنتج من هذا التشخيص أن الخدمات العمومية على مستوى البلدية تعتبر ضعيفة جدا سواءا على مستوى النقل أو التعليم أو الصحة أو الرياضة أو الترفيه او التكوين و أنها مكامن للتنمية والاستثمار نظرا لحاجة المواطن لمثل هذه الخدمات لتحسين ظروف العيش وفرص العمل.

٧.أشكال التنظيم المجالي

1. الهياكل الإدارية:

تفتقر البلدية الى اغلب التمثيليات الادارية, مما يعطل مصالح المواطنين و يعكس بطء اجراءات الاستثمار و التنمية. فيما تلعب الجمعيات دورا محدود اذ لايتجاوز العدد 25 جمعية موزعة بين12جمعية تنموية 5جمعيات ثقافية 3 جمعيات رياضية و4جمعيات خيرية .

تحاول هذه الجمعيات المساهمة اجتماعيا واقتصاديا في النهوض ببلدية الكريب، كما تحاول أن تلعب دورا فعالا في رسم المخططات التنموية بالبلدية إلا أنها تواجه العديد من العوائق منها ضعف عدد المنخرطين، بالإضافة لنقص في الإمكانيات اللوجستية والمالي.

الخصائص الاقتصادية للبلدية

يرتكز النشاط الاقتصادي ببلدية الكريب أساسا على قطاع الفلاحة، كباقي أغلب بلديات ولاية سليانة التي تعتبر من أبرز ولايات الشمال الغربي المتميزة بالإنتاج الفلاحي لاسيما إنتاج الحبوب فيما لا تلعب الصناعة دورا هاما في التنمية والتشغيل برغم من كونه قطاعا واعدا على اعتبار أن لبلدية الكريب موارد وثروات يمكن استغلالها أساساً في الصناعات الغذائية بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي وقربها من العاصمة على طريق وطنية وتبعد حوالي 120 كما يؤهلها لتكون منطقة صناعية.كما لا تلعب السياحة دورا مهما في التنمية والتشغيل بالرغم من أن بلدية الكريب تزخر بإرث أثري قيم يجعل منها قبلة للسياح المحليين والأجانب خصوصاً إذا ما تم ادراجها في المسلك السياحي مسلك حنبعل بجهة الشمال الغربي بالإضافة إلى طبيعة الموارد المائية بحمام البياضة التي ممكن أن تجعل الجهة قبلة للسياحة الاستشفائية.

ا.الفلاحة

يمثل قطاع الفلاحة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المحلي بفضل مساهمته المباشرة في تعزيز الأمن الغذائي و الترفيع في نسبة النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات وخلق مواطن الشغل وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها فضلا عن الدور الذي يلعبه في تنمية الجهات والمناطق الريفية ودفع الصناعات الغذائية. رغم أهمية الانجازات والنتائج التي تم تسجيلها إلا أنها تبقى غير كافية بالمقارنة مع إمكانيات القطاع في الجهة. وذلك نتيجة للصعوبات والعوائق الهيكلية على غرار المشاكل العقارية والظرفية التي لاتزال تعيق القطاع الفلاحي وتحد من أدائه.

1.توزيع الأراضي الفلاحية و الزراعات والإنتاج النباتي:

تبلغ المساحة الجملية للأراضي الفلاحية ببلدية الكريب 42700 هكتار ، تمثل منها 6,69 % فقط مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة، وهو مايعني أن أغلبية الأراضي الفلاحية صالحة للزراعة مما يمكن من تحقيق إنتاج هام من المنتوجات الزراعية. إذ تبلغ المساحة الجملية لها 39750 هكتار، تمتد الأراضي المحترثة على المساحة الأكبر 75,97 % (30200هكتار)، وتمتد الغابات والمراعي العمومية 21,50 % وهو ما يعني أيضا أن مسألة المراعي لتربية الماشية متوفرة في بلدية الكريب ويرفع ذلك من بعد من مردودية وكميات الإنتاج الحيواني . فيما لا تمثل المراعي الخاصة إلا 2,15 % من المساحة الجملية للأراضي الصالحة للزراعة. وتحتل بذلك بلدية الكريب المرتبة الخامسة على مستوى الولاية ، وتتساوى في نفس المرتبة مع بلدية مكثر من حيث امتلاك أراضي الصالحة للزراعة.

وتساهم بلدية الكريب في 9,21 % من النسبة الجملية للأراضي الصالحة للزراعة على مستوى الولاية. وتستغل بلدية الكريب الأراضي الفلاحية في زراعات متنوعة ومختلفة ترتكز بالأساس على زراعة الحبوب ثم الأعلاف،الزياتين والبقول. ولا تشكل زراعة الخضروات مساحة هامة من المساحة الجملية للأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة.

	الحبوب	الخضروات	البقول	الأعلاف	الأشجار المثمرة	الزياتين	المجموع
المساحة	13302	155	2414	6417	741	5453	28482

استغلال الأراضي الزراعية، الوحدة: هكتار. المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية. 2018.

وتنتج الأراضي الفلاحية المستغلة ببلدية الكريب كميات كبيرة من منتوجات متنوعة، فحسب معطيات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في الفترة الممتدة بين 2018-2017، فإن بلدية الكريب احتلت على المستوى الجهوي المرتبة الثانية بعد بلدية برقو على مستويين: أولا من حيث إنتاج كميات كبيرة من الحبوب بلغت 10281طن، وثانيا من حيث إنتاج البقول بكمية بلغت 4500 طن. وتحتل بلدية الكريب المرتبة الثالثة بعد كل من بلدية سليانة الجنوبية وبرقو، من حيث إنتاج كميات أعلاف بلغت 27959 طن فيما تحتل بلدية الكريب المرتبة السابعة جهويا، على مستويين: أولا من حيث إنتاج الزياتين بكمية بلغت 2136طن، وثانيا من حيث إنتاج من الأشجار المثمرة بلغ 4567.

رغم تميز بلدية الكريب بسهول خصبة وأراضي شاسعة ذات تربة خاصة ملائمة للزراعة، مع مناخ مشجع على ذلك من حيث تساقط كميات هائلة من الأمطار إلا أنه لا يتم استغلال وتثمين ذلك، نظرا لطبيعة الإشكاليات العقارية المتعلقة بالأراضي. إذ أن أغلب الأراضي الزراعية ترجع بالملكية لأربعة مالكين ليسو من أبناء الجهة بعضهم مقيم بالخارج والبعض الآخر من سكان العاصمة يمارسون أنشطة حرة وهم في غير اهتمام بالاستثمار الفلاحي والتكثيف الزراعي بهذه الأراضي تخوفا من مخاطر المشاريع التي تتطلب إجراءات وتكاليف استثمار ووقت تخلق بالنسبة لهم مشاكل ومخاطر هم في غننا عنها. فيما ترجع بقية الأراضي على ملك الدولة والتي لا يمكن أن تفوت فيها لصالح البلدية حاليا . فيما تبقى بقية الأراضي موزعة ومشتتة على ملك صغار الفلاحين لا تتجاوز الهكتار أو 2 هكتار ترهق كاهل الفلاح عند محاولة استغلالها كما تنتج كميات ضعيفة إما للاستهلاك الشخصي أو الموجهة للبيع المحلي. كما لا يمتلك أغلب صغار الفلاحين شهائد ملكية فردية للأراضي وفي ظل غياب المسح الإجباري، ويشكل ذلك من جهة عقبة أمام الانتفاع بجملة التشجيعات والامتيازات المالية والجبائية الموجهة للتنمية الجهوية ، ومن جهة أخرى عقبة أمام الحصول على تمويلات من الجهات المانحة سواء بنكية أو مؤسسات تمويل التي تشترط ضمانات من بينها شهائد الملكية العقارية.

ما يمكن أن نستخلصه أخيرا أن بلدية الكريب تبدو إلى حد ما الحلقة الأضعف من حيث كميات إنتاج الزراعات الفلاحية على مستوى الجهة، إلا أن حتى كميات الإنتاج لا يقع استغلالها في صناعات غذائية تحويلية كإنتاج المعجنات الغذائية، نظرا لكونها تباع كمواد أولية ويقع تحويلها بمصانع خارج بلدية الكريب وولاية سليانة. وهو ما يفسر افتقار البلدية لمصانع تحويلية غذائية بالمنطقة تخلق مواطن شغل ويد عاملة نشيطة وتثبّت السكان بالجهة وتحد من هجرتهم.

2. الإنتاج الغابي:

نظرا للامتلاك بلدية الكريب على مساحة هامة من الغابات كما بيّنا ذلك سابق، وفرت ثروة غابية متميزة ومتنوعة منها الخشب،الإنتاج العلفي، الصيد البري، الزقوقو...استغلت لاستخراج منتوجات غابية ساهمت في التنمية الاقتصادية وخلقت مواطن شغل لاسيما لفائدة المرأة في الوسط الريفي.

وحيث أنشأت المرأة مجامع نسائية بمختلف عمادات بلدية الكريب للعمل على استخراج زيوت طبيعية أو منتوجات أخرى تحاول تسويقها على المستوى المحلي أو في مناسبات وتظاهرات على المستوى الجهوي أو الوطني كالمهرجانات والمعارض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجامع النسائية تعاني من إشكاليات عديدة منها أنها تتخذ من مقرات سكن مقرا للمجمع، مع افتقار للتجهيزات والأدوات اللازمة لعمليات التقطير والتعليب بالإضافة إلى أن المجامع النسائية تواجه إشكاليات في التسويق والترويج في ظل غياب الإحاطة والإرشاد والتمويل. وبالرغم من أهمية الإنتاج الغابي ومحاولة المجامع النسائية تثمينه واستغلاله وفي ظل العوائق التي تواجهها فإن هذه المجامع لا تمثل مردودية عالية ودخل ثابت للمرأة.

وتجدر الإشارة أيضا، حسب ما أفاده التشخيص، أنه بالرغم من أن الغابات بالكريب تزخر بثروة طبيعية هامة ، إلا أنّ بلدية الكريب لم تستغلها لإنشاء مشاتل غابية على غرار بقية بلديات الولاية التي استغلت ذلك فمثلا بلدية برقو تحتل المرتبة الأولى جهويابرغم من أن لها مشتل غابي وحيد لكن ينتج 409,6 ألف شتلة، وكذلك بلدية سليانة الشمالية بمشتل غابيوحيد وتنتج 375,9 ألف شتلة ويرجع هذا أساساً لغياب التمويل.

الخشب3. (طن)	المشاتل الغابية (طن)		زيت الإكليل(طن)	الزقوقو (طن)	الانتاج العلفي(مليون وحدة علفية)	الصيد البري (طن)
209,3	عدد المنابت	طاقة الإنتاج	0	3	1255,82	5,6
	0	0				

3.تربية الماشية والإنتاج الحيواني :

تمتلك بلدية الكريب ثروة حيوانية هامة لكن ليست الأهم على المستوى الجهوي. وتختلف وتتنوع الثروة الحيوانية فهي موزعة بين 16193 من الأغنام، 1309 ماعز، 769 دواب. فيما يحظى قطاع تربية الأبقار باهتمام كبير من بلديةالكريب التي توجهت منذ الثمانينيات لتبني سياسة تهجين نحو مزيد تحسين سلالة الأبقار إذ تمتلك 1822 بقرة من نوعي شركي ومحلي جعلها تحتل المرتبة الثانية على المستوى الجهوي بعد بلدية برقو. لكنها تحتل المرتبة الأولى من حيث امتلاك 593 بقرة مؤصلة.

ورغم اهتمام بلدية الكريب بقطاع الأبقار، إلا أنها تحتل المرتبة الثالثة على المستوى الجهوي من حيث إنتاج كميات الحليب إذ بلغت 604,4 طن سنة 2017 ويتولى تجميع الحليب ببلدية الكريب مركز خاص وحيد بطاقة تشغيلية ضعيفة تديره شركة الفوز و هي من القطاع الخاص.

ورغم أهمية المسلخ البلدي لتثمين إنتاج اللحوم إلا أن المسلخ الحالي يبقى محدود الانتاج ويشغل ثلاثة أفراد فقط. وتمتلك بلدية الكريب 620 جبح نحل، موزع بين 20 تقليدي و600 عصري وتفتقر المنطقة إلى مشاريع لتثمين العسل أو المنتوجات الثانوية كالصوف ويشكل تثمين هذه المادة الأولية إمكانية لدعم سلسلة القيمة الخاصة بالصوف الذي يعتبر مدى أولية هامة للصناعات التقليدية.

4. سوق الدواب:

يعتبر سوق الدواب بالكريب المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد بالجهة اذ يعتبر وجهة للفلاح بجهة الشمال الغربي ككل لا لولاية سليانة فحسب كما انه يعتبر من اغلى الأسواق بالشمال الغربي. اخر تهيئة لسوق الدواب كانت حسب البرنامج السنوي للاستثمار سنة 2019 بتكلفة 150 الف دينار.

والسوق مستغل من قبل شخص خاص عن طريق لزمة مقابل مبلغ يحصل لفائدة البلدية سنويا بلغ سنة 2017 مليار و 150 الف دينار فهو يؤمن بذلك مصدر من المصادر الأساسية والهامة لميزانية البلديةوتجدر الإشارة أن هذه النسبة تزيد كل سنة بنسبة 3 %. ورغم أهمية هذه المداخيل للبلدية إلا أن هذه الأخيرة تفكر في صيغة جديدة لإستغلال السوق بعد ما أحدثته تداعيات أزمة فيروس كورونا أوقفت نشاط السوق وألحقت ضررا بصاحب اللزمة باعتبارها قوة قاهرة تلزم البلدية بدفع تعويض مالي له. وهو ما أثقل ميزانية البلدية خلال هذه السنة .

5.الموارد المائية:

مكنت الموارد المائية المعبأة من تغطية حاجيات الوسط الحضر ي من الماء الصالح للشراب وتزويدمن سكان الريف في موفى سنة 2014 .كما مكنت من إحداث30.200 هكتار من المناطق السقوية منها 8550هكتار من المناطق السقوية العمومية، وبلغت نسبة التكثيف بها 54% موفى سنة 2014وبلغت نسبة التجهيز بمعدات الاقتصاد في مياه الري داخل هذه المناطق 97 % حاليا.

ونظرا لكميات الأمطار سعت بلدية الكريب إلى تثمينها والمحافظة عليها من أجل حسن استغلالها وترشيد التصرف فيها، إلى إنشاء عدد من الآبار والبحيرات والسدود بعضها انجز والبعض الآخر بصدد الإنجاز، وبالرغم من ذلك إلا أن العديد يتشكى من أن العدد غير كافي وأن كميات الأمطار التي تنزل في الكريب تستغلها بلدية تبرسق التابعة للولاية باجة. ولتفادي هذه المسألة هناك مشروع سد ببلدية سيدي برويس بصدد الإنجاز ممكن أن تستنفع منه بلدية الكريب.

في ما يلي جدول بعدد لآبار، وعدد السدود والبحيرات والطاقتها، حسب معطيات المندوبية الجهوية للتنمية 2018:

	مجهزة	غير مجهزة	الجملة
الآبار السطحية	497	189	689
الآبار العميقة	56	7	63

	العدد	الطاقة مم^3
السدود	-	-
السدود التلية	1	5
البحيرات الجبلية	8	0,29

أما بالنسبة للموارد الموارد المائية الخاصة بالمناطق السقوية : فهي موزعة على مناطق سقوية مكثفة ومناطق سقوية نصف مكثفة

	السدود		آبار عميقة		أودية وعيون		آبارسطحية	السدودالتلية		المياهالمعالجة
المناطق السقوية المكثفة	عمومي		عمومي	خاص	عمومي	خاص	خاص	عمومي	خاص	خاص
	-		54	330	-	-	320	-	70	-
المناطق القوية نصف مكثفة	مياه الفرش				أودية وعيون: خاص		بحيرات جبلية: خاص	415	-	
	عمومي	خاص			-		6			
	-	-								

6.مؤسسات التنمية الفلاحية:

تلعب مؤسسات التنمية الفلاحية بصفة عامة دورا محوريا يتمثل في إتاحة فضاء يوفر مساعدات تتماشى والاحتياجات الخاصة للفلاحين من إحاطة وإرشاد، وتقديم خدمات على مستوى التزود أو التسويق...

وتتمثل هذه مؤسسات التنمية الفلاحية بالكريب، في معاصر، مجامع تنمية، مركبات فلاحية ، مقاسم الفنيين، مقاسم للفلاحين الشبان...

فيما يخص مجامع التنمية الفلاحية فهي 11 بعدد منتفعين 242. وتمتد هذه المجامع على مساحة 100 هكتار، وتختلف مجالات تدخل هذه المجامع فهي موزعة كما يلي:

مجامع الماء الصالح للشراب		مجامع الري		مجامع مزدوجة	
العدد	المنتفع	العدد	المساحة هك	المنتفع فلاح	المساحة هك
5	242	1	50	170	50

يعتبر مجمع بوكحيل من أهم المجامع بالمنطقة ويضم نسبة كبيرة من سكان جبل بوكحيل أو لعله يضمهم كلهم ويجمع العديد من المتدخلين على غراريوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والمرصد الوطني للشباب ومركز التكوين المهني ببورويس وديوان الزيت و دار الشباب بالكريب وبلدية الكريب.

ومن أهم أنشطة المجمع نذكر:

. تربية دجاج الضيعة

. تربية النحل

. تقطير الزيوت الطبيعية والعطرية

. صناعة الصابون

. تقليم الزياتين

. برنامج دورات تكوينية لتحسين القدرات : كيفية انجاز المشاريع، التصرف المالي والإداري, ايام اعلامية في الاتصال والتواص

. إسناد شهادات اثبات الكفاءة في بعض الأنشطة الفلاحية.

فيما يبلغ عدد المعاصر النشيطة ببلدية الكريب 3، بطاقة عصر يومية بلغت 130 طن، وطاقة الخزن بلغت 425 طن. ويوجد ببلدية الكريب شركتين للإحياء والتنمية الفلاحية، تمتد على مساحة بلغت 1240 هكتار منها 21,6 هكتار مساحة سقوية.

ويوجد ببلدية الكريب مركب فلاحي واحد يعرف بمركب محسن ليمام يمتد على مساحة 2681 هكتار منها 141 هكتار مساحة سقوية. كما لا يوجد ببلدية الكريب تعاضدية خدمات فلاحية أو وحدات إنتاجية. وفقا لمعطيات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة.

يوجد ببلدية الكريب 20 مقسم للفلاحين الشبان ولئن تعتبر هذه المسألة مؤشر إيجابي لصالح الشباب من أجل الاستثمار في قطاع الفلاحة إلا أنه حسب التشخيص ومعلومات من مستشاري بلدية الكريب، فإن هذه المقاسم أغلبها بور، ولذلك نجد حسب معطيات المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية فإنها لا تحتوي هذه المقاسم على مناطق سقوية. فيما يوجد 10 مقاسم للفنيين.

مقاسم الفلاحين الشبان			مقاسم الفنيين		
العدد	المساحة الجملية	المساحة السقوية	العدد	المساحة الجملية	المساحة السقوية
20	103	0	10	839	0

7. مؤسسات الخدمات الفلاحية :

رغم أهمية قطاع الفلاحة في بلدية الكريب الا ان الخدمات المرتبطة بالأنشطة الفلاحية على غرار (خدمات العيادات و المصحات البيطرية, الإستشارات الفلاحية, تحمير الارض و الجني والحصاد, جمع الحليب, جمع و تخزين الحبوب, تكييف البذور, النقل المبرد للحوم الحمراء, الرش الجوي بالادوية, حفر الابار, خزن الاعلاف...) تعتبر محدودة جدا على مستوى البلدية بوحدة او وحدتين أو غياب تام لبعض الخدمات التي تعتبر فرص استثمار و تشغيل هامة بالجهة خصوصا لحاملي شهادات التعليم العالي.

8.السوق البلدي:

انطلقت اشغال التهيئة سنة 2017 انتهت سنة 2019 بتكلفة 331 الف دينار حسب البرنامج السنوي للاستثمار سنة 2019 يعتبر كذلك مدخول قار وهام لبلدية الكريب من خلال استخلاص الاكرية كما يؤمن مواطن شغل قارة و غير قارة لنسبة هامة من شباب الجهة. غير أن الواقع مخالفا تماما إذ أنه بالرغم من تهيئة السوق البلدي إلا أن جميع البائعين منتصبين على طول قارعة الطريق الممتدة بوسط مدينة بلدية الكريب بطريقة فوضوية دون الاهتمام بقرارات البلدية القاضية بإلزامهم بانتصاب داخل السوق البلدي المهيأ والمنظم. وتعاني البلدية من افتقار الآليات اللازمة للتنفيذ في ظل وضع الانفلات الأمني الذي باتت تعانيه منذ الثورة كسائر بقية البلديات. وبالتالي لا يمكن أن نتحدث عن أن السوق البلدي ببلدية الكريب يحقق مساهمة في ميزانية البلدية.

II. الصناعة

أفاد التشخيص بان قطاع الصناعة ببلدية الكريب، لا يساهم فعليا في التنمية الاقتصادية وخلق مواطن شغل لشباب الجهة وفي إطار مزيد تحريك العجلة الاقتصادية ببلدية الكريب، تم إنشاء منطقة صناعية تمتد على مساحة 5 هكتار وقدرت تكلفة انجازها بـ 3 ملايين دينار، أن المنطقة الصناعية التي تم بعثها للوجود، توجد بالتحديد خارج حدود منطقة العمران بـ 4 كلم. انطلقت الأشغال في أكتوبر 2010 وانتهت سنة 2014. تعتبر من الإنجازات الضخمة في الجهة التي ساهمت في دفع الاستثمارغم محدوديته و رغم وجود عديد النقائص.

حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية المشغلة لـ10 عمال فأكثر ، 05 فقط ،وتمثل بذلك 7,46 % من العدد الجملي للمؤسسات الصناعية للولاية سليانة. وبلغت تكلفت استثمار هذه المؤسسات 13,406 مليون دينار وتعتبر ضعيفة مقارنة بكل من بلدية سليانة الشمالية ، كسرى، وبوعرادة.

كما أن عدد مواطن الشغل التي أحدثتها هذه المؤسسات الصناعية ببلدية الكريب، ضعيف حيث بلغ 231 موطن شغل، وتمثل فقط 3,45 % من المجموع الجملي لمواطن الشغل المحدثة جهويا. وهي نسبة محدودة مقارنة ببقية البلديات الأخرى على مستوى الولاية. لنستخلص بأن قطاع الصناعة ببلدية الكريب قطاعا غير نشيط. ونلاحظ غياب المبادرة الخاصة للإستثمار في القطاع الصناعي.

ولا تضم بلديات الكريب صناعات كيميائية. ويرجع ذلك لاعتبار أن المنطقة فلاحية بامتياز وهذا النوع من الصناعات ممكن أن يخلق ضرارا بيئيا للجهة ويؤثر على جودة المنتوجات الفلاحية، لكن القطاع الواعد للصناعات هي الصناعات التحويلية للمواد الغذائية، فبرغم من أن حجم استثمارات في قطاع الصناعة ببلدية الكريب بلغ 15,542 مليون دينار يعتبر محدودا مقارنة ببلدية سليانة الشمالية التي تهيمن على حجم استثمارات بقطاع الصناعة على مستوى الولاية، وبرغم من ذلك فإن بلدية الكريب أغلب حجم استثماراتها الصناعية في مجال الصناعات الغذائية الفلاحية بمبلغ 10,830 مليون دينار، وأحدث هذا المجال 90 موطن شغل. فيما تعتبر تكلفة استثمار في مجال صناعة النسيج والجلد والأحذية ضعيفة جدا بلغت 1,656 مليون دينار وبالرغم من ذلك فإنها تحدث 102 موطن شغل. ويعتبر هذا المجال واعدا أيضا لاعتبار أن الجهة غنية وتوفر كميات مواد أولية من جلد وصوف الماشية . كما تعدّ مؤسسات صناعة النسيج والأحذية والجلد في نشاط الخياطة المؤسسات الوحيدة ببلدية الكريب من المؤسسات المصدرة كليا.

كما سمح امتلاك بلدية الكريب ثروة مائية خاصة، جعلها متميزة صناعيا بتعليب المياه المعدنية كإحدى الصناعات الفلاحية الغذائية، بتكلفة استثمار بلغت 7,200، أحدثت فقط 25 موطن شغل. وتعد هذه المؤسسة كمؤسسة مصدرة جزئيا، الثانية على مستوى الولاية بعد بلدية برقو .

في ما يلي : جدول حول القطاعات الصناعية الناشطة ببلدية الكريب، وعدد مواطن الشغل .

صناعة غذائية وفلاحية	صناعة مواد البناء والخزف والبلور	صناعة الميكانيكية والكهربائية	صناعة النسيج والجلد والأحذية	الصناعات المختلفة	الصناعة الكيميائية	المجموع
90	3	6	102	30	0	231

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، 2018.

إذ تم تجاوز الاشكاليات العقارية التي تشكل عائقا تنمويا ببلدية الكريب، وتثمين كميات الأمطار، ومكافحة الانجراف لترتفع مردودية كميات الإنتاج الفلاحي فإن فرص الاستثمار في القطاع الصناعي الغذائي الفلاحي سترتفع في بلدية الكريب وستعتبر المحرك الأساسي للتنمية اقتصادية بها ومحركا اجتماعي لخلق مواطن شغل للشباب الجهة وتثبتهم بها. كذلك إن الصناعات الغذائية الفلاحية التي تعتمد أساسا على إنتاج الحيواني ممكن أن تكون فرصا للإستثمار وخلق سلاسل القيمة خصوصا في مجال تثمين جلود وصوف الماشية سيرفّع من مردودية قطاع النسيج والجلد والأحذية وسيعزز كل ذلك من رفع فرص خلق مواطن الشغل.

فولاية سليانة بشكل عام تتميز بوفرة المنتوج الفلاحي و الحيواني و تشكل الصناعات الغذائية فرص للتنمية بالجهة خصوصا ببلدية الكريب نظرا لموقعها الجغرافي كمحور مرور وتتمحور اهم فرص الاستثمار لتثمين اهم المنتوجات في: **صنع نصف المصبرات، تجفيف الطماطم ,عصير الطماطم بالنسبة للخضر و الغلال صنع المصبرات الغذائية, خزن و تبريد الخضر و الغلال, لف و تكييف الخضر الطازجة بالنسبة للحوم تحويل و تجميد اللحوم التي تقتضي أساسا تعصير المسلخ البلدي.**

III. المناجم

إن التركيبة الجيولوجية للبلدية الكريب جعلتها إلى الحد اليوم تحتل الصدارة وتعتبر الأول والوحيدة على مستوى ولاية سليانة ،بإعتبارها تركيبة مميزة وغنية بكميات من مدخرات المواد المنجمية والمواد الإنشائية ذات مردودية هائلة حققت اكتفاء ذاتي للولاية ككل وتستجيب لحاجيات استهلاكية بجهات أخرى.

هاته التركيبة الجيولوجية التي تحظى بها بلدية الكريب مكنت من بعث مقاطع مواد استخراجية صناعية أبرزها الزنك والرصاص والتي تعتبر من أهم المواد الأولية والأساسية في العديد من الصناعات التحويلية والمنجمية وأهم هذه المقاطع منجم فج الهدوم و منجم بوكحيل. الأول وقع استغلاله ثم أغلق والثاني منح قرار امتياز استغلاله لإحدى القطاعات الخاصة وعرف تعطيلات عديدةوصعوبات المالية و إشكاليات عقارية والبيروقراطية الإدارية وقفت عائقا في وجه تثمين هذه الثروات واستغلالها للمساهمة في التنمية اقتصادية والنهوض بالمستوى اجتماعي المعيشي بخلق مواطن شغل للشباب بشكل مباشر أو غير مباشر الجهة.

إذ أنه وفقا للمعطيات الديوان الوطني للمناجم، فإن منجم فج الهدوم ببلدية الكريب استغل لفترة لكنه أغلق سنة 2005 بسبب صعوبات مالية وتقنية واجهتها الشركة المستغلة. التي كانت تستخرج كميات من الزنك والرصاص **وفرت 100 موطن شغل**.

وبعد عملية إغلاق، كان من المنتظر إسناد امتياز استغلال لشركة أجنبية أخرى بنسبة استغلال تصل 90 % بكلفة استثمار 42 مليون دولار ومن الممكن أن توفر 306 موطن شغل بشكل مباشر، ومن المنتظر أيضا أن تباشر الشركة الاستغلال بعد الحصول على المصادقة على كل من الدراسة التقنية والبيئية. لكن منذ 2017 إلى غاية اليوم لم تباشر بعد الشركة استغلال وتشغيل بالمنجم، من المرجح أن تكون الأسباب البيروقراطية وراء ذلك.

أما فيما يخص منجم بوكحيل، فإن التشخيص كشف لنا أنه بتاريخ 4 أكتوبر 2017، نشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قرارا صادرا عن وزير الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة تم من خلاله منح امتياز استغلال مواد معدنية من المجموعة الثالثة بمنطقة بوكحيل ببلدية الكريب، لفائدة شركة الاستغلال المنجمي، لتمارس أنشطة الإستغلال طبقا لمجلة المناجم ولمقتضيات كراس الشروط الملحقة بالقرار سابق الذكر. فوفقا للفصل 2 منه فإن امتياز استغلال بوكحيل يغطي مساحة 800 هكتار لمدة 20 سنة شرط أنه يتعين على صاحب امتياز الاستغلال تسوية وضعية الأراضي مع مالكيها قبل إشغالها عملا بأحكام مجلة المناجم.

ليعود المشكل العقاري مرة أخرى للواجهة كعائق تنموي ببلدية الكريب، وحسب المعطيات التي أفادتنا بها بلدية الكريب فإن الشركة صاحبة امتياز استغلال عجزت بمفردها عن تسوية وضعية الأراضي المحاذية للوصول للمنجم وهو ما أدى لتعطيل استغلال المنجم.

IV. التجارة

بالرغم من مميزات المنتوج الحيواني والفلاحي ببلدية الكريب وإشعاع السوق الأسبوعية كان من المفروض أن يكون قطاع التجارة نشيط قادر على خلق مواطن شغل بشكل مباشر وغير مباشر، إلا أن التشخيص أفاد أن عدد المؤسسات التجارية الخدماتية محدود نسبيا.

إذ لا تُعد تجارة الجملة نشيطة ببلدية الكريب، حيث بلغ مجموع مؤسسات تجارة الجملة 12 مؤسسة فقط، أغلبها لأشخاص طبيعيين بعدد 9 مؤسسات على عكس التجارة التفصيل التي تعد نشيطة نسبيا، إذ بلغ مجموع عدد المؤسسات 538 مؤسسة، أغلبها للأشخاص طبيعيين بعدد 527 مؤسسة.

كما تُعد كذلك مؤسسات التجارية للخدمات من القطاعات النشيطة ببلدية الكريب، بلغ مجموعها 554 مؤسسة أغلبهم لأشخاص طبيعين بعدد 551 مؤسسة. تعتبر بذلك الثانية على مستوى الولاية بعد بلدية سليانة الشمالية.

فيما بلغ مجموع المؤسسات التجارية الصناعية 45 فقط، أغلبهم للأشخاص طبيعين بعدد 33 مؤسسة[10].

تعتبر السوق الأسبوعية بالكريب وجهة لعديد تجار الخضر و فلاحين ولاية سليانة و الولايات المجاورة لاشعاعه على جهة الشمال الغربي ككل ينتصب يومي الإثنين والثلاثاء من كل أسبوع. وهو تحت اشراف بلدية الكريب تقوم بتسويغه سنويا بموجب بتة فمثلا بتة 2017 كانت بقيمة 160 الف دينار وهو ما يمثل دخل هام لبلدية الكريب.

10- حسب معطيات الإدارة الجهوية للتجارة سنة 2018.

٧. السياحة

تتميز بلدية الكريب بمقومات تراثية وبمعلم أثري "موستي" يرجع إلى أحقاب تاريخية مختلفة مرت بالبلاد التونسية، تنتشر شواهد هذا المعلم الأثري في جل مناطق بلدية الكريب.كما تشتهر بلدية الكريب باتساع مساحاتها الغابية ووفرة نباتاتها العطرية وتقطيرها واستخراج الزيوت. بالإضافة للحيوانات البرية من خنازير، أرانب برية...بالإضافة إلى أن بلدية الكريب تتميز بامتلاكها للمياه كبريتية نادرة، كشفت الدراسات أنها تساعد على الشفاء من العديد من الأمراض شكلت جميع هذه الموارد منتوجا سياحيا قادرا على استقطاب السياح الأجانب المقيمين أو العابرين. كما تستقطب السياحة الداخلية وهو ما يجعل بلدية الكريب همزة وصل بين كافة أنواع السياحة الجبلية، البيئية، الثقافية، والاستشفائية...

بالرغم من جميع هذه المقومات الهامة التي تحظى بها بلدية الكريب إلا أنها لا تستغل لخلق ديناميكية هامة في مجال السياحة كما أنّ إفتقار المنطقة لوحدات سياحية من نزل ومطاعم ذات جودة يشكل الحلقة الأضعف كما تفتقر البلدية لبنية أساسية تعزز قطاع السياحة، كما أن المنطقة الأثرية عرضة للنهب والسرقة ولا يعتبر قطاع السياحة ببلدية الكريب مساهما في التنمية الاقتصاديةلا من ناحية التشغيل أو من ناحية خلق الثروة.

1.مدينة ميستي الأثرية:

مدينة رومانيّة تأسست في القرن الثاني قبل الميلاد من قبل القائد الروماني ماريوستمسح 14 هكتار.توجد موستي على الطريق الأثريّة الرومانيّة الرابطة بين مدينة قرطاج وتبسة.أكبر جزء من المدينة لم تكشف عنه الحفريات التي بدأت منذ 1959 وما تمّ الكشف عنه قوسي النصر على أطراف مدخلي المدينة من الناحية الغربية والشرقيّة أمّا من الداخل فتمّ الكشف عن العديد من المعابد مثل معبد آلهة الحصاد سيريس ومعبد إله الخصب بلوتون ومعبد إله الفنون آبولو كما تمّ الكشف عن ثلاثة صهاريج للمياه والأسواق وحمّامات وساحة الفروم التي كانت تعقد فيها الاجتماعات السياسيّة والعسكريّة بالمدينة إضافة إلى اللّوحات الفسيفسائيّة التي تحتوي رسومات حول النشاط الفلاحي الذي يميّز المدينة إلى اليوم مثل رسومات الزياتين والحبوب. كشفت الحفريات أيضا عن جزء من المدينة يعود إلى العهد البيزنطي (القرن السادس ميلادي) مثل الكنيسة وحوض التعميد في ديانتهم المسيحيّة والحصن البيزنطي الذي بناه البيزنطيين بعد السيطرة على المدينة.

و يرجّح الباحثون وجود المسرح بالمدينة من الناحية الشرقيّة لكن لم يكشف عنه بعد.ولا تقتصر المواقع الأثريّة على مدينة موستي إذ تنتشر على طول الطريق الرومانيّة القديمة. فعلى بعد 6 كلم توجد مدينة لم ترفع عنها الأتربة بعد وتنتشر فيها النقوش والأعمدة الكورنتية وتسمى "هنشير عين الحجرة" وبالجنوب منها يوجد بقايا جسر على وادي ناجية. وعلى الطريق أيضا وقرب برج المسعودي يوجد هنشير قصر الحجّام .

رغم أهمية الموقع من الناحية التاريخية و كقيمة أثرية هامة إلا انه لم يتم استغلاله كما يجب من خلال الاستثمار في المجال السياحي بالجهة، حيث تفتقد الكريب لنزل سياحي ومطاعم سياحية فخمة و التشجيع على الاستثمار في مجال السياحة في الجهة كمعتمدية سبيطلة مثلا .

2.حمام عين بياضة بالكريب:

تتميز بلدية الكريب بموقع استشفائي يطلق عليه " حمام السخون " يبتعد 4 كلم عن عمادة حمام بياضة و يعتبر وجهة ممكنة للسياحةالداخلية لاحتوائها لعين ساخنة تنحدر من جبل مرقب . إلى حد اليوم، لا يتسع الحوض إلا لخمسةأشخاص فقط رغم أن عديد الخبراء أكدواأنها تتمتع بنسبة تدفق تبلغ 5 لترات في الدقيقة الواحدة ومن هنا جاءت فكرة استغلاله كمركز استشفائي لتعزيز حظوظ جهة الكريب كقطب سياحي فتم إعداد دراسة لمشروع متكامل موضوع على ذمّة المستثمرين لتثمين وتطوير حمّام بياضة الذي يستغل حاليا بطريقة بدائية من قبل الوافدين عليه من تونس ومن البلدان المغاربية.

وتتمثل مكونات المشروع، الذي يتطلب استثمارات بنحو 40 مليون دينار، تتمثل في تشييد محطة استشفائية وحمّام متطور الخدمات، وإقامات للسكن الفردي والجماعي، وفضاءات للتجهيزات الصحية والترفيهية والرياضية، ومناطق خضراء، و تتمثل أهمية هذا المشروع من الناحية التنموية والتشغيلية (الطاقة التشغيلية اناث و ذكور) وفي إدخال حركية اقتصادية واجتماعية على المنطقة ومحيطها.

يشار إلى أن دراسة المشروع المصادق عليه من قبل المجلس الجهوي لولاية سليانة تنص على تطوير محيط عيش 1500 ساكن في المنطقة واستقطاب 145 ألف حريف سنويا، بما من شأنه إدخال حركية تنموية هامة على المنطقة .

3.المنتزه العائلي ببوكحيل بالكريب :

في إطار مشاريع الإدماج الممولة من طرف البنك العالمي لفائدة الشباب الريفي بكل من ولايتي سليانة والقصرين ،تحصل مجمع التنمية ببوكحيل ،على تأشيرة التمويل والمقدرة بـ 5 ألاف دولار لانجاز مشروع منتزه عائلي . المنتزه الذي يتوسط غابة الصنوبر ، يبعد عن مدينة الكريب بحوالي 5 كلم ،ويتموقع في أعلى سفح جبل «بوكحيل»، كما حضي المجمع بدفعة ثانية من التمويل من طرف البنك العالمي بنفس المبلغ وعلى عكس بقية المشاريع الأخرى ، تيبقى فكرة إنشاء منتزه عائلي بهذه الربوع الريفية متأتي ةمن منطلق خصوصية الجهة التي تتميز بمناظر طبيعية خلابة جراء إحاطتها بسلسلة جبلية ،دون نسيان افتقار المنطقة لمثل هذه المشاريع الترفيهية ، بالإضافة إلى محاولة تحريك دواليب الجهة التي طغى على شبابها الفقر والخصاصة ،من خلال ترويج بعض المنتوجات ، والتعريف بها بعد أن غمرها النسيان في الماضي.

رغم ان السياحة تشكل رافدا من روافد التنمية بالجهة الا ان منطقة الكريب لا تزال معزولة عن الخط السياحي رغم موقعها الجغرافي اولا و ما توفره من امكانيات هامة قابلة للتطور و الاستغلال ثانيا.كما ان السياسات التنموية لجهة الشمال الغربي غيبت هذا القطاع بالجهة ومن المنتظر ان تدرج منطقة الكريب في المسلك الثقافي حنبعل في أفق 2035 حسب دراسة اعدتها وزارة التجهيز [11] .

VI . الصناعات التقليدية

بالرغم من أهمية الموروث الحضاري الغني للبلدية الكريب، وقيمة الموروث الأثري والموارد الطبيعية كان من المفروض أن يقع التخطيط لاستغلالها وتثمينها للنهوض بقطاع السياحة. هذا القطاع بدوره سينهض بقطاع الصناعات التقليدية ويعيد إحيائه ويخلق سوق لترويجه وبيعه ولما لا لتصديره. وبالتالي ففرص الاستثمار سترتفع وتخلق بدورها يد عاملة نشيطة لاسيما للمرأة بكل من الوسطيين في قطاع الصناعات التقليدية والحرف.

غير أنه في ظل غياب نشاط قطاع السياحة بالبلدية، فإن قطاع الصناعات التقليدية يعاني من ركود وضعف الإنتاج وغياب تنوع منتوجات الصناعات التقليدية، فحسب معطيات تنمية الشمال الغربي سنة 2018، فإن عدد الحاملين لبطاقات مهنية لا يتجاوز 2 في إنتاج اللباس التقليدي. ونفتقد معلومات حول كميات الإنتاج. وحسب نفس المصدر فإنه تغيب المعطيات حول كميات الإنتاج من الزربية,فيما بلغت نسبة القروض المالية المتداولةبالكريب للفائدة أصحاب البطاقات المهنية في الصناعات التقليدية 8 آلاف دينار مما يؤكد ضعف الاستثمار في هذا القطاع.

تأمل بلدية الكريب من أجل النهوض بقطاع الصناعات التقليدية بإنشاء منطقة حرفية على الطريق الرابط بين تونس والكاف نظرا لطبيعة الموقع الإستراتيجي الذي يمر من خلاله العديد من السياح الجزائريين. وكذلك العابرين من بقية المناطق للبلاد التونسية.

المهن و المؤسسات الصغرى:

اعتمادا على دراسة المعهد الوطني للاحصاء حول المؤسسات في 2018 يوجد ببلدية الكريب 911 مؤسسة مهيكلة بين مؤسسات فردية و مؤسسات مشغلة في عديد من القطاعات اهمها قطاع التجارة و الخدمات ويشهد هذا العدد انخفاض ب56 مؤسسة مقارنة بسنة 2017 اغلقت نتيجة الظروف الاقتصادية. ومقارنة بنسبة السكان يعتبر النسيج الاقتصادي ضعيف و هش.

VII. الفروع البنكية:

تفتقر بلدية الكريب إلى قطاع بنكي متنوع قادر أن يخلق خدمات بنكية ذات جودة. ويساعد على توفيرقروض تمويلية استثمارية. لاسيما البنوك المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة... لنجد فقط البنك الوطني الفلاحي بفرع وحيد مهيمن على القطاع البنكي ببلدية الكريب.كما تفتقر البلدية للشركات تأمين.

11- SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT ET DE DEVELOPPEMENT DU GOUVERNORAT DE SILIANA A L'HORIZON 2035

إشكاليـات التنميـة بالبلدية:

تتمثل الاشكالية العامة للتنمية في معتمدية الكريب بالضعف الكبير للنسيج العمراني حيث لا تتعدى نسبة السكان في الوسط الحضري النسبة الوطنية وهو ما لم يسمح ببروز مركز حضري مهيكل و يحد من تطور وظيفة المركز الحضري بلاضافة إلى تواصل ضعف هيكلة التجمعات الريفية .علاوة على غياب البنية التحتية المهيكلةو الدامجة لمناطق الجهة التي تمكنها من الترابطو التكامل مع الاقطاب الاقتصادية المجاورة إلى جانب تواضع البنية الاساسية بالمراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية من نقص في تهيئة وتعبيد الطرقات والانهج والمسالك الفلاحية الريفية والربط بشبكات التطهير وصرف المياه والتنوير والماء الصالح للشرب.

ونذكر ايضاالضعف في تثمين الثروات الطبيعية والمخزون الثقافي بإدماجه في الدورة الاقتصادية بالجهة (السياحة الإيكولوجيةو الاستشفائية والثقافية)ومحدودية التجهيزات الجماعية وتردي و نقص الخدمات المقدمة في أغلب المجالات التربوية والصحية والرياضية والشبابية والثقافية .

قطاعيا تتلخص الاشكليات في ما يلي:

الفلاحة :

رغم أنّ القطاع الفلاحيّ هو المرتكز الأساسيّ للاقتصاد الجهويّ فإنّه يطرح إشكاليّات كثيرة. ففضلا عن المشاكل الأربعة المُزمنة والمعروفة وهي الانجراف وعدم انتظام تساقط الأمطار وتشتّت الملكيّة ومديونيّة الفلّاحين، فإنّنا يُمكن أن نضيف إليها ثلاث إشكاليّات أخرى وهي:

<u>تعبئة الموارد المائيّة</u>، فلئن بُذلت جهود واضحة في هذا المجال على امتداد سنوات عديدة أفضت إلى إقامة سدود كبرى و بحيرة جبليّة وتجهيز الابار العميقة و الابار السطحيّة فإنّ نسبة التّعبئة ظلّت تتراوح في الغالب بين 55 % و85% ، ولم تتجاوز كميّات المياه المعبّأة في السّدود والبحيرات 110 مليون متر مكعّب. وهي أرقام قابلة دون شكّ لأن تتحسّن لأنّ معدّل تساقط الأمطار بالجهة وشبكة أودية السّيلان يسمحان بإقامة المزيد من المنشآت المائيّة بما يُمكّن من التّرفيع في حجم التّعبئة ونسبها وتجاوز عتبة الـ150 مليون متر مكعّب.

<u>توسيع المناطق السّقويّة العموميّة</u>، ذلك أنّ طاقة تعبئة الموارد المائيّة حاليا تفوق بكثير حجم المساحات السّقويّة، فالمُلاحَظ أنّ هذه المساحات لا تتجاوز فعليّا 05 ألف هكتار منها1.5 آلاف هكتار مناطق سقويّة عموميّة، وهو رقم دون المأمول. فلا شكّ إذن أنّ المناطق السّقويّة العموميّة في حاجة متأكّدة إلى التّوسعة والتّدعيم خاصّة على السّدود التّليّة، إذ أنّ مجموع المياه المعبّأة في هذه السّدود يتجاوز 62 مليون متر مكعّب في حين لا نجد على هذه السّدود سوى ربع من المناطق السّقويّة وهو نقص فادح يُغني عن كلّ تعليق (10 هكتارات فقط لكلّ مليون متر مكعّب من المياه!)

<u>إحكام استغلال الأراضي الدّوليّة الفلاحيّة</u>، فالمتابع لوضعيّة هذه الأراضي يُلاحظ أنّها تتوزّع بين شركات الإحياء والتّنمية الفلاحيّة SMVDA ومقاسم الفنّيين ومقاسم الفلّاحين الشّبّان، إلّا أنّ مردوديّة هذه الأراضي لم ترتق – رغم خصوبتها وتوفّر إمكانيّات الرّيّ بها- إلى المستوى المأمول لأسباب عديدة يرجع بعضها إلى مقاييس إسناد هذه الأراضي وبعضها الآخر إلى عدم الالتزام بشروط الاستغلال الأمثل بما يدعو إلى مزيد إحكام مراقبة هذا الاستغلال وترشيده وتفعيل آليّة إسقاط الحقّ عند الاقتضاء.

ورغم إعتماد الاقتصاد المحلي على القطاع الفلاحي إلا أن قدرته التنافسية ومردوديته من خلال أهم مكونات **القطاع حبوب، تربية ماشية** تبقى دون المأمول مقارنة بالامكانيات المتاحة والتي تشهداستغلالا مفرطا مما سيؤثر سلبا على ديمومة هذه الموارد، مع بروز بوادر إيجابية متمثلة في تعاطي بعض الأنشطةالفلاحية الجديدة مثل الزياتين واللوز وحب ملوك .

تعتبر ملكية الأراضي الفلاحية للأجانب (مشكل عقاري أراض احباس دون استغلال) أدى من جانب الى تقليص في الإنتاج و الأهم ان مثل هذه الاراضي مثلت عنصر معرقل لبلدية الكريب من حيث التوسع (مثال التهيئة العمرانية) .

عزوف شباب الجهة عن الاشتغال في النشاط الفلاحي أدى لنقص في اليد العملة مما يضطر الفلاحين بالجهة جلب عمال من معتمديات مجاورة .

الصناعة:

رغم توفر منطقة صناعية بالجهة الا انها لم تعطي الإضافة المرجوة فرغم استغلال جميع المحلات المرصودة للمستثمرين الا ان على ارض الواقع فانالمشاريع المتواجدة لا تتجاوز 5 مشاريع بطاقة تشغيلية محدودة كما ان ضعف الاستثمار في هذا القطاع يعتبر عائقا تنموي بإمتياز.

البيئة

تتصف الموراد الطبيعية بمعتمدية الكريب بالهشاشة نتيجة العوامل الطبيعية والبشرية كالتساقطات والاستغلال المكثف للموارد المائية والغابية .

حيث تشهد بعض الخزانات الجوفية استغلال مجحفا لمواردها المائية ونزولمتواصل لمناسيبه كما انها مهددة بالتملح بالإضافةالى مخاطر فقدان طاقة تخزين كما بدأت المعتمدية تشهد بروز العديد من البوادر التي يمكن ان تكون عائقا امام استدامة التنمية بالجهة كتملح المائدة المائية وتلوثها نتيجة تركز النيترات البقايا الجافة وتملح بعض الاراضي بالمناطق السقوية الكبرى وتلوث بعض الاراضي الفلاحية بمادة المرجين وتعاني جلالأراضي الفلاحية من تفقير للتربة بسبب الإنجراف من ناحية وعدم احترام التداول الزراعي من ناحية أخرى

الاشكاليات العقارية

- تهذيب بعض الاحياء السكانية و ربطها بكل المرافق
- تحيين مثال التهيئة العمرانية لتوسيع المنطقة السكانية
- الكريب معتمدية فلاحية بامتياز تعبيد المسالك الفلاحية
- البيروقراطية و البطء في الإنجاز

يصل عدد المشاريع المعطلة في مجملها لسنوات 03 الأخيرة 253 مشروع بكلفة جملية 670 الف دينار.

الاستراتجيات التنموية لمجابهة الازمة الصحية

الاشكاليات المتعلقة بالكوفيد 19

تعتبر الكريب بلدية داخلية تفتقد لابسط المرافق الصحية إذ تملك مستشفى محلي وحيد بطاقة 20 سرير لا يرتقى لمستوى مقاومة مثل هذه الأزما تالصحية. هذا من جانب البنية ,اما من الجانب طب الاختصاص او عدد الأطباء فمعتمدية الكريب تشهد نقص فادح حتى على مستوى التمريض بطاقة محدودة لا ترتقى حتى للمعدل الجهوي او الوطني كما ان المستشفى المحلى يفتقد حتى للأدوية الأساسية .

على المستوى الاقتصادي, شكل أزمة كوفيد تحدي جديد بالنسبة للبلدية اذ ان اهم الموارد المالية تضررت نتيجة لتعليق الانشطة التجارية, كما ان العديد من المؤسسات الصغرى تضررت و ازدادت نسبة الهشاشة و الفقر خصوصا مع غياب أجرءات مرافقة و مساندة لبعض الفئات التي فقدت مواطن الشغل و موارد مالية.

التوصيات

من خلال التشخيص التشاركي وقع الاتفاق على بعض المقترحات و التوصيات لتحسين المناخ الاجتماعي و الاقتصادي تتمحور في النقاط التالية:

تطوير اللامركزية وارساء الحوكمة المحلية والجهوية الرشيدة :

انطلاقا من مزايا الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه للمجتمع وترسيخ قيم العدالة والمساواة في الفرص سيتم العمل خلالالفترة القادمة على ترسيخ المبادئ الأساسيةللحوكمة المحلية من خلال إحداث مراصد محلية للحوكمة تكون مهمتها

مراقبة القرار العمومي على الصعيدالمحلي، و تدعيم المنظمات و الجمعيات المحلية المكلفة بالرقابة بامكانيات المالية والبشرية لجعلها أداة تقييم أداء أصحاب القرار) البلدية و المعتمدية و تمكينها من نشر نشاطها بصفة دورية .

. دعم النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية:

. العمل على تركيز بنية أساسية مهيكلة ومتطورة ولنهوض بقطاع الصناعة والخدمات بالتركيز علىخصوصيات الجهة واستغلال الفرص المتوفرة في القطاعات الاقتصادية الواعدة ومواصلة تعصير وتطوير القطاع الفلاحي عبر دعمه وتنمية المنتوجات الفلاحية والغذائية البيولوجية وتدعيم المنظومات الفلاحية وتطوير الصناعات الغذائية و تكثيف وتنويع الانتاج الفلاحي داخل المناطق السقوية و تطوير الاستثمارات الفلاحية في المشاريع الواعدة والمجددة و تنويع خدمات الانشطة الفلاحية.

. السعي لتركيز وحدات صناعية ذات صبغة تحويلية لتعزيز النشاط الاقتصادي بالجهة و استغلال المنتج الوفير للفلاحة .

. تعزيز المستشفى المحلى بمراكز إيواء موازية تستطيع استعاب المرضى بالجهة .

. تعزيز المستشفى المحلى بالاطار الطبي و الشبه الطبي

. احداث مركز للحماية المدنية نقطة متنقلة (خلية انصات و تدخل)

. تعزيز المستشفى المحلي بسيارة اسعاف مجهزة

. احداث مركز تحليل متنقل بالجهة .

خارطة الاطراف الاقتصاديين او الفاعلين الاقتصاديين

إن عملية تحديد الأطراف المعنية في مجال التنمية يسمح بتحديد الحاجة إلى المعلومات التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في عملية تشخيص الخصائص الإقتصادية للمنطقة ويساعد على تحديد الجهة التي ينبغي أن تشارك في إعداد برامج ومخططات التنمية المحلية لاحقاً . ويمكن تحليل الأطراف المعنية من تقييم أدوار مختلف الأطراف في عملية التنمية وتنقسم هذه الأطراف الى ثلاثة اصناف موزعة على المستوى الوطني, الجهوي و المحلي:

. الهياكل العمومية وممثلي الادارات والسلط المحلية (الجهات الفاعلة الموارد)

. القطاع الخاص والإتحادات

. الجمعيات والمنظمات وممثلي السكان

المستوى الوطني	. وزارة الفلاحة، وزارة السياحة، وزارة التجارة ووزارة المالية . وزارة الصناعة، وزارة أملاك الدولة، وزراة التنمية والتعاون الدولي
المستوى الجهوي	. التمثيليات الجهوية للوزارات .هياكل التمويل مكتب التشغيل ONA APIA APII والادارة الجهوية للتشغيل هياكل الخدمات الادارية
المستوى المحلية	.السلطة المحلية وهياكل الخدمات الادارية . الجمعيات التعاونية، الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة، ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى CRDA الجمعيات التنموية المحلية القانات المستهدفة التمويل الاصغر

ويتمثل دور الأطراف أساسا في تحديد أولويات التنمية، صياغة البرامج، التمويل ,الانجاز ,دعم التشبيك ،البحث عن الدعم المالي ، الهندسة والاستشارات ، المساعدة الإدارية والدعم الفني و المتابعة و التقييم و الترويج للبرامج.

كما أن عملية تحليل دور و مدى فاعلية الاطراف يجب ان تخضع لمقاييس الإهتمام بمسار التنمية المحلية و درجة تاثير الطرف في هذا المسار مما يسمح بتصنيف الاطراف حسب المصفوفة التالية :

من الواضح أنّ بلدية الكريب تتميّز بقدرات و موراد متعدّدة غير مستغلة بامكانها أن تجعل من هذه البلدية وجهة مناسبة لقطاعات واعدة تتخصّص بالأساس في الفلاحة، الصناعات الغذائية والسياحة الجبلية و الاستشفائية و تنمية الصناعات التقليدية نظرا لتلاؤم لهذه القطاعات مع طبيعة الموارد وحجمها و كذلك مع خصوصيات منطقة الشمال الغربي ككلّ. و للوصول إلى هذه الغاية، لا بدّ من تدخّل عدد من الهياكل و الجهات الفاعلة و المؤثّرة من أجل:

- **حلّ الإشكاليات العقارية**
- **تثمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها والعمل على حسن استغلالها.**
- **المساهمة في خلق منظومة دعم الإستثمار الخاص في قطاع الفلاحة و التكثيف الزراعي و قطاع الصناعات الغذائية والتحويلية**
- **تعزيز الاستثمار في السياحة الجبلية و الاستشفائية ..**
- **دعم الصناعات التقليدية.**
- **النهوض بالموارد البشرية و دعم قدراتها في اتجاه دعم القطاعات الواعدة**
- **دعم التمثيلية الادارية**

و من أجل تفعيل دور الاطراف الفاعلة في الجهة يتوجب تحديد مجال التدخل من أجل تغزيز امكانيات الجهة أو حل الاشكاليات التي تعيق التنمية المحلية و في الجدول التالي مقترحات لمجال التدخل حسب كل طرف :

الهيكل أو الجهة	مجال التدخّل
بلدية الكريب	التنسيق مع كل الهياكل و الجهات الفاعلة في اتجاه تثمين مميزات و قدرات البلدية و خلق موارد مالية اضافية
منظمات المجتمع المدني	توجيه مجال تدخلهم و أنشطتهم بما يتماشى مع توجّهات البلدية الرامية إلى دعم القطاعات الواعدة كالسياحة و الصناعات الغذائية و لعمل على سلاسل القيمة
وزارة أملاك الدولة	حلّ الإشكاليات العقارية المتعلقة بالأراضي الفلاحية
المندوبية الجهوية للفلاحة	التوجيه الفلاحي، التأطير لتكوين المجامع الفلاحية و شركات الإحياء و التنمية الفلاحية، تثمين الموارد المائية وتوفيرها للفلاحين و تثمين المنتوج الفلاحي
وزارة الفلاحة	توفير مقاسم فلاحية لفائدة المستثمرين الشبان و حللحلة الاشكاليات المتعلقة بالتمويل عبر برامج هادفة
وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية	دفع الإستثمار الفلاحي، التنسيق مع الهياكل المختصة للتكوين في المجال الفلاحي مراجعة شروط الدعم في المجال الفلاحي حسب خصوصية الجهة
ديوان تربية الماشية و توفير المرعى	النهوض بقطاع تربية الماشية و العمل على تثمين المنجوع عبر تركيز سلاسل القيمة
مسدي الخدمات الفلاحية على غرار الخدمات البيطرية	دعم قطاع الفلاحي و تربية الماشية
وكالة النهوض بالصناعة و التجديد	إيلاء الاهتمام و الأولوية للإستثمار في مجال الصناعات الغذائية و الخدمات المتعلقة بالفلاحة
الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري	المساهمة في التحسين من جودة المنتوجات الفلاحية و توفير الأسواق المناسبة لترويجها من خلال عمله على الإرشاد الفلاحي
اتحاد الصناعة و التجارة	دفع القطاع الخاصّ و النهوض به و في قطاع السياحة الثقافية و الصناعات التقليدية
الإدارة الجهوية للتجهيز	تعبيد الطرقات و المسالك الفلاحية
الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	مدّ المستثمرين و المتساكنين بالغاز الطبيعي
وزارة الصناعة	توفير فضاءات صناعية تختص في الصناعات الغذائية
الديوان الوطني للتطهير	المساهمة في تهيئة الفضاءات الصناعية
مسدي خدمات النقل	المساعدة في التنقل و ترويج المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الغذائية المصنّعة
المؤسسات البنكية و هياكل التمويل الأصغر	دفع الإستثمار الخاصّ في القطاعات الواعدة بالبلدية
شركات الإحياء و التنمية الفلاحية	تطوير الأنشطة الفلاحية و تنمية القطاع الفلاحي عبر دعم سلاسل القيمة
التعاونيات و المجامع الفلاحية	تطوير الأنشطة الفلاحية و تنمية القطاع الفلاحي

المستثمرين في قطاع الفلاحة	الإستثمار في قطاع الفلاحة و التوجة نحو التكثيف الزراعي
الإدارة الجهوية للتشغيل و التكوين المهني	توفير الإختصاصات التكوينية و الدورات التكوينية الدورية في مجال الفلاحة والسياحة و الصناعات الغذائية و الصناعات التقليدية
هياكل التكوين المهني العمومي و الخاصّ	توفير الإختصاصات التكوينية في مجال الفلاحة و الصناعات التقليدية ة الجلود و الأحذية
المندوبية الجهوية للصناعات التقليدية	النهوض بقطاع الصناعات التقليدية و مساعدة الحرفيين على الترويج و تركيز قرية حرفية نموذجية
الحرفيين و المجامع الحرفية	الإستثمار في المجال
المستثمرين في مجال السياحة الثقافية و الريفية	الإستثمار في المجال
الديوان الوطني التونسي للسياحة	النهوض بقطاع السياحة الثقافية و الريفية و الترويج للمنطقة
المعهد الوطني للتراث	المحافظة على المعالم التاريخية وترميمها وصيانة المواقع الأثرية مرجع البلدية و جمع التراث التقليدي والفنون الشعبية وإبراز قيمتها الحضارية و الترويج لها من أجل النهوض بالسياحة الثقافية.

من خلال هذا الجدول يمكن تصنيف الاطراف الفاعلية المؤثرة كما يلي في انتظار المصادقة من طرف البلدية كسلطة محلية:

IDEMA
INITIATIVE POUR UNE DÉCENTRALISATION
EFFICIENTE ET DES MUNICIPALITÉS ATTRACTIVES

Immeuble IRIS, 3ème étage rue du Lac Malären, Tunis, Tunisie
Tel : +216 71 860 245 / +216 71 860 243 / Fax : +216 71 860 242
Email : cilg@cilg-international.org - Site web : www.cilg-international.org